مُخَالَفَةُ الأَصْـل
في النَّحْـوِ والصَّـرْف

الدكتور
جابر محمد محمود البراجه
استاذ اللغويات المساعد فى كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر فرع الزقازيق

الطبعة الأولي
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــــدمة

الحمـــد لله الذى علم بالقلم ، علم الإنســـــــــان ما لم يعـــــلم ٠٠٠

والصـــــلاة والســـلام على خير من نطق بالفصحى محمد بن عبد الله وعلى آله وصحابته وتابعيهم بإحســـان الى يوم الين ٠

وبعـــــــد ٠٠

فلما كانت تعبيرات النحـــاة عن الأصـــل ومخالفتـــه تثير انتباه الدارســـين والباحثين ، حيث لا تحـــديد على وجه الدقة لمفهومه ، فبعضهم يعبر عنه بمخالفـــــة القيـــاس ، وبعضهم يعبر عنه بمخالفـــة الأصـــل ، أردت أن أضـــع تصـــورا محـــددا لهـــذا المفهـــوم من خـــلال تعبيرات النحـــاة أنفســـهم ٠

فقـــد بين بعضهم أن الأصـــل يعنى القيـــاس ، لكن القيـــاس الذى يعنـــونه ليس القيـــاس اللغوى -

كما سيتبين فى هـذا البحث إن شاء الله - لكنه قيـاس الأصـول أو انه هو الحكم أو القـاعدة التى توصـل إليها النحـاة عن طريق الاستقراء ٠

ولذا فقد توصلت الى أن مرادهم من مخالفـة الأصـل هو مخالفة القيـاس بهذا المعنى الذى أوضحته ٠

وقد وثقت ذلك بأقوال النحـاة القـدامى مثـل سـيبويه وابن السراج وابن جنى وأبى حيـان والأنبارى والسـيوطى وغيرهم كمـا وثقتـه بأقـوال بعض المحدثين ممن لهم بحـوث تتصـل بهذا الموضوع ٠

وقد بينت من خـلال هذا البحث أن الشىء قد يكـون جائزا على الرغم من مخالفته للأصـل - كمـا يذكـر بعض النحـاة ، لكن ذلك - كما بين البحث - لا يكـون جائزا إلا إذا كانت مخالفتـه للأصل لعلة اقتضت ذلك ٠

أما ما خرج عن الأصـل لغير علة فهذا غير جائز ، أى لا يجوز القيـاس عليه ، ولذا اعتبره النحـاة شاذا ، لأنه فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك الى غيره (١) ، فيدخـل فيما خالف الأصـل الشـاذ بهـذا المعنى

---

(١) ينظر لسان العرب لابن منظور (شذذ) والمزهر للسيوطى ٢٢٧/١

الذى نص عليه النحـــاة ، ثم بعــد ذلك ذكـــرت بعض المواضع التى نص النحـــاة على مخالفتهـــا للأصـــل ومنها الجر على المجاورة ، وإضافة بعض الأســـماء الى الأفعـــال أو العكس ، وإعـراب المثنى والمجمـــوع على حـــده ، ورد المحـــذوف من حروف المد ، إذا عرض لمـــا بعـــده التحـــريك ، ووقـــوع « من » الموصـــولة على من لا يعقـــل بلا شروط ، وغير ذلك من المواضـــع ٠٠

ونظـــرا الى أن المصـــادر والمراجع التى تعين على كتابة هـــذا البحث قليـــلة ، فقـــد بذلت فى ســـبيل جمع مادته جهـــدا ليس بالقليـــل ، أدعو الله سبحانه أن يكلله بالتـــوفيق إنه على كل شىء قدير ٠

الدكتـــور
جابر محمد محمود البراجه
أستاذ اللغويات المساعد فى كلية اللغـــة
العربية ـ جامعة الأزهر ـ فرع الزقازيق

مفهوم مخالفة الأصل عند النحـــاة

النحو العربى مبنى على القياس ، ولا خلاف فى ذلك ٠

فالنحويون بصريون أو كوفيون ، متفقون فى هـــذا الأمر ، وموطن الخــــلاف بين المدرستين قائم على أساس القيـــــاس على ما سمع ٠

فالبصريون لا يقيســـــون إلا على ما سمع كثيرا ، اما الكوفيـــون فيقيســـــون على ما ســـمع ولـــــو مرة واحدة ؟ أى على الشـــاهد الواحد ٠

ولذا اتســـمت مدرســـة البصرة بالقيـــــاس ، حتى اننا وجدنا أحد مؤسسيها وهو عبد الله بن اســـحق يشـــــتهر بأنه أول من بعج النحـــو ، ومد القياس فيـــه وســـار على هذا النهج من بعـــده كثير من أقطاب هـــذه المدرسة مثل الخليـــل وســـــيبويه ٠

وجاء على ذلك قول الكســـــائى :

إنما النحو قياس يتبع وبه فى كل أمر ينتفع

وتعريفهم للنحـــو بأنه : العـــلم بمقاييس مستنبطة

من استقراء كلام العـــرب (١) ولكن ما القيـــاس الذى نعنيـــه هنـــا ؟

- هل هو القياس الذى يقدر فيه الشىء على مثاله ؟

فقد جاء فى القاموس : قاس الشىء بالشىء : قدره على مثـــاله (٢) أو قياس بمعنى آخر ؟

ولا شـــك أن الذى نعنيه من هذين النوعين ، هـو القيـــاس الذى يعنى أو يطلق على القـــاعدة او الحكم الذي استنبطه النحاة الأوائل عن طريق الاســـتقراء وهو ما يسمى بالمقيس عليه (٣) وهو ما يعرف بقيـــــاس الاصـــــول (٤) ٠

وهذا النـــوع من القيـــاس هو الذى عناه النحويون فاتخذوه أصيـــلا بنوا عليه قواعدهم ، فما جاء موافقا له ، كان موافقا للأصل ، وما خالفه كان مخالفا للأصل ٠

فمخالفة الأصل إذن تعنى مخالفـــة القيـــاس بالمعنى الذى أوضحناه ، اى مخالفـــة الحـــكم أو القـــاعدة ،

---

(١) ينظر الاقتراح للسيوطى ص ٢٢ تحقيق د/احمد سليم الحمصى ونشاة النحو للشيخ محمد طنطاوى ص ٢٨ ، ٥٦ ٠

(٢) لسان العرب (قيس) ومختار الصحاح (قيس) ٠

(٣) ينظر الاقتراح ص ٧١ تحقيق د/احمد سليم الحمصى وآخر ٠

(٤) ينظر لمع الأدلة للانبارى ص ١٣٣ تحقيق سعد الأفغـــانى ط دار الفكـر ٠

أو مخالفة قياس الأصـــول ، كما عبر عنه الأنبــــارى . وهو يتحدث عن الاستحسان باعتبـــــاره نوعا من أنواع

الاســــــتدلال .

فقد بين الأنبــــارى أن بعضهم يرى أن الاستحسان غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس .

ويذهب بعضهم الى أنه مأخوذ به ، ولكنهم اختلفــوا فى تعــريفه فقال بعضهم : هو ترك قياس الأصول لدليل . وقال بعضهم هو : تخصيص العلة . ويمثل الأنبــــارى لترك قياس الأصــــول ببعض الآراء الواردة فى علة رفع الفعـــــل المضــــارع .

يقول الأنبارى : اعلم أن العـــلماء اختلفوا فى الأخذ بالاستحســـان فذهب بعضهم الى أنه مأخوذ به ، لما فيـــه من التحكم وترك القيـــاس وذهب بعضهم الى أنه مأخوذ به ، واختلفوا فيه ، فمنهم من قال : هو ترك قياس الأصول لدليل ، ومنهم من قال هو تخصيص العلة ، فمثال ترك قياس الأصول ما ذكرنا من الكلام على مذهب من ذهب الى أن رفع المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجـازمة . وكذلك أيضا مذهب من ذهب الى أنه ارتفع بالزائد فى أوله ، فانه مخالف لقيـــاس الأصــــول ، لأن الزائد جزء من الفعـل المضــارع ، إذ الفعــــل المضــارع ما فى أوله إحـــدى الزوائد الأربع ، وإذا كان الزائد جزءا منه ، فالأصــــول

تدل على أن العـــامل يجب أن يكـــون غير المعمـــــول ، وألا يكون جزءا منه (٥) أ هـ .

فهـــذا الكلام يبين لنا بوضوح أن مرادهم من مخالفـة الأصـــــل : هو مخالفـــة القيـــاس بهذا المعنى الذى بينـــه الأنبـــــارى أى مخالفـــة قيـــــاس الأصـــول وهو الحكم أو القـــاعدة وهـذا يجعلنـــا نقرر هنـا بأن الأصـــــل الذى يعنيـــه النحـــويون هو الحـــــكم أو القـــاعدة التى توصل إليها النحـــــاة عن طـــريق الاســـــتقراء . وهذا هو الذى عنـــاه الأنبـــــارى فيما ســـــبق بقـــــوله قيـــاس الأصول . ويؤيد ذلك تعــريف بعض الباحثين للأصـــــل بأنه هــو الحـــكم الذى يقتضيه الشئ بذاته كالأســـماء والإعراب .

كما يؤيده ما جاء فى كلام بعض العلمـــاء المحدثين الذين اهتموا بالدراسات النحوية واللغوية حيث قال : إن الغـــاية التى نشـــأ النحـــو العـــربى من أجلهـــا وهى ضبط اللغـــة وإيجاد الأداة التى تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحـــو أن يتسم فى جملته بســمة النحـــو التعليمى لا النحو العلمى أو بعبـــارة أخـــرى ، أن يكون فى عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيـا ، ولعـل أحسن تلخيص لموقف النحو العـــربى من هذه الناحيـــة المعيارية هو قول محمد ابن مالك فى ألفيته .

---

(٥) لمع الأدلة لابن الأنبارى ص ١٣٣ - ١٣٤ .

فما أبيح افعـــل ودع ما لم يبـــح

ولقـــد تعلقت الإباحة وعدمها بقـــواعد معيـــارية تفـرض نفسها على الاســـتعمال وعلى المســـموع ، وكان توصل النحـــاة الى هذه القـــواعد نتيجة نشاط استقرائى تحليلى للغة سواء فى ذلك مفرداتها وتراكيبها ، ولكنهـــم بعـــد وصولهم الى ما ارتضـــوه من قواعـــد ، جعـــلوا هذه القـــواعد « أحكاما » فكانت فى نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفهـــا من المســـموع ، ومن ثم أعملوا فيما خـالف قواعدهم من النصـــوص حيـــل التخريج والتـــأويل والتعليـــل ٠ فإذا لم يتأت لهم ذلك قالوا فى المســـموع يحفظ ولا يقـــاس عليه (٦) أ هـ ٠

ولقـــائل أن يقـــول : إن تســـمية الأصل بالقياس هنـــا يمكن أن تكون تســـمية مجـــازية ذلك لأن الأصل بهـــذا المفهـــوم الذى قدمته يعنى الوضع الذى وضـــع عليه اللفظ أو الشىء بداية فكيف تسميه قياسا ؟

ونقـــول : لقد بينا ذلك حينما قسمنا القياس فيمـــا مضى الى قيـــاس لغـــوى وقيـــاس بمعنى الأصـــل ،

---

(٦) اللغـــة العـــربية معنـــاها ومبناها ص ١٣ تاليف د / تمـام حســـان ط الهيئة المصرية العامة للكتـــاب ٠

وقلنا إن القيـــاس بالمعنى الثـــانى هو الذى يطلق عـلى القـــاعدة أو الحكم الذى يستنبط من استقراء كلام العرب، وهذا يعنى ما وضع عليه اللفظ من أول الأمر ولولا ذلك ما جعل الأنبـــارى والســـيوطى الأصـــل « أحد الادلة التى يســـتدل بهـــا على إثبـــات الحكم أو نفيه ، كأن يســـتدل على إبطـــال رفع المضـــارع لتجـــرده من الناصب والجـــازم ، بأن ذلك يؤدى الى خلاف الأصول ، فيجعـــل الرفع بعد النصب والجزم ، على الرغم من أن ـ الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ، وقبل الجزم .

يقول الســـيوطى : اعلم أن أنواع الاســـتدلال كثيـــرة لا تحصى :

ومنها ـ الاســتدلال بالأصـــول : قال الأنبـارى : كأن يستدل على إبطال أن رفع المضـــارع ، لتجرده من الناصب والجـــازم بأن ذلك يؤدى الى خـــلاف الأصـــول لأنه يؤدى الى أن يكون الرفع بعد النصب والجـــزم ، وهـــذا خـــلاف الأصول ، لأن الأصـــول تدل على أن الـــرفع قبـــل النصب ، لأن الرفع صفة الفـــاعل ، والنصـب صفة المفعـــول ، فكمـــا أن الفـــاعل قبـل المفعـول ، فكذلك الرفع قبـــل النصب ، وكذلك تدل الأصـــول أيضـــا على أن الرفع قبـــل الجـــزم لأن الـــرفع فى الأصـــل من صفات الأســـماء والجـــزم من صفات الأفعـــال ، فكمـــا أن رتبـــة الأسماء قبـــل الأفعال ، فكذلك الرفع قبـــل الجزم ، فإن قيـــل : فهب أن الرفع فى الأســـماء قبـــل الجـــزم فى الأفعـــال ، فلم

تقدم : الرفع في الأفعـــــال قبــــل الجـــــزم ؟ قلنا : لأن إعراب الأفعـــــال فرع على إعراب ، الأســـــماء ، وإذا ثبت ذلك في الأصـــل ، فكذلك في الفرع ، لأن الفـرع يتبع الأصــــــل (٧) أ هـ .

فهـــذا الكلام يؤكد بوضـــــوح أن الذى يعنيـــــه النحـــاة من « الأصـــل » هو الحكم العـــام الذى وضع عليــــه اللفظ وعرفنـــــاه عن طــريق الاســـــتقراء ثم جعـــل أصـــلا يقـــاس عليه .

ويوضح ذلك ما علق به الصبان على قول الأشـموني : والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حـــرفى هجاء وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل ..

حيث فسر الأصل هنا بالغالب ، وبأن مراد النحويين من الأصـــل في قولهم : الأصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف ، حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحـــرف يتوسط بينهما » مرادهم من الأصل هنا الملائم للطبع (٨) .

يقول الصبان : قوله (الأصل في وضع الحروف الخ) أراد بالأصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين : الأصـــل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف ، حرف يبتدأ به وحرف

---

(٧) الاقتراح ص ١١٦ تحقيق د/أحمد سليم الحمصي وينظر لمع الأدلة لأبي البركات الأنبـــــاري ص ١٣٣ تحقيـق ســـعيد الأفغـــاني ط . دار الفكر .
(٨) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٥١/١ .

يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما ، لأن مرادهم بالأصـــل الملائم للطبـــع » (★) أ هـ .

ولا شك أن الأحكام والقواعد التى وضعها النحاة جاءت على الغالب والملائم للطباع كما بين الصبان ، ولذا جعلوا الأصل هو القياس ونصوا على ذلك .

ويؤيد ذلك ما نص عليه الصبان أيضا من أن القيـــاس يعنى الأصـــل ، فقد علق على كلام للأشـــمونى فى أحد تنبيهـــاته ، حيث جعـــل الأشـــمونى إعراب المثنى والمجموع على حـــده فى حالتى الرفع والنصب مخالفـــا للقيـــاس ، علق على ذلك بقـــوله « قوله : مخالفـــا للقيـــاس ، أى الأصـــل (٩) أ هـ

كما يؤيده ما جاء فى تعبيرات النحـــاة غير الصـــبان مثل ســـيبويه وأبى حيـــان وابن السراج حيث جعلوا القياس فى تعبيراتهم مرادفا لكلمة الأصل .

فقد عبر سيبويه عما جاء موافقا لكلام أكثـــر العـــرب وأفصـــحهم بأنه هو القيـــاس ، فقـــال وهو يتحدث عن الجـــر على المجـــاورة :

ومما جـــرى نعتـــا على غير وجـــه الكلام « هـــذا

(★) حاشية الصبان على شرح الاشمونى ٥١/١ .
(٩) شرح الأشـــمونى بحاشية الصبان ٨٧/١

جحر ضب خرب » فالوجه فيه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس (١٠) أ هـ

كما عبر أبو حيان عن هذا الوجه فى المثل السابق وهو وجه الرفع بأنه الأصل والقياس ، فقال : « ومما لم يتبع النعت فيه قول العرب : « هذا جحر ضب خرب » بجر خرب ، وحقه الرفع » الى قوله

وهذا رواه سيبويه وغيره عن العرب بالرفع وهو الأصل والقياس (١١) أ هـ

كذلك بين سيبويه أن قولهم فى مرضى : مرضو جاء على الأصل والقياس (١٢)

وعبر ابن السراج عن حكم إضافة الأسماء الى الأفعال أو الأفعال الى الأسماء بقوله : الأصل والقياس أن لا يضاف اسم الى فعل ، ولا فعل الى اسم ، ولكن العرب اتسعت فى بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة الى الأفعال ، لأن الزمان مضارع للفعل ٠٠ لخ ذ١٣) أ هـ

ونلحظ من خلال كلام سيبويه وابن السراج وأبى

---

(١٠) الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١ تحقيق الأستاذ هارون ٠

(١١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ٥٨٢/٢ تحقيق د / مصطفى النماس ٠

(١٢) الكتاب للسيبويه ٣٨٥/٤ تحقيق الأستاذ هارون ٠

(١٣) أصول النحو لابن السراج ٩/٢ ٠

حيـــان أنهم اســـتخدموا كلمـــة القيـــاس مرادفة لكلمة الأصـــل ، وهذا يجعلنا نقرر هنا بأن مخالفـــة الأصـــل تعنى مخـــالفـة القيـــاس بالمعـنى الـذى أوضحناه فيما سبق ، لأن ، النحويين الاوائل كمـــا قلت اتخذوا هذا القياس أصـــلا بنوا عليه قواعـــدهم ولذلك عرف بعض الباحثين الأصـــل بأنه : هو الحـــكم الذى يقتضيه الشىء بذاته ، كالأســـماء والإعراب (١٤)

فالإعراب تســـتدعيه وتقتضيه طبيعـــة المعنى الذى تؤديه الأســـماء حسب موقعهـــا من العبـــارة وما يقترن به من الألفـــاظ الأخـــرى ، ولهذا قال النحـــاة إن القيـــاس فى الأســـماء الإعـــراب ، أو بمعنى آخر : الإعراب قياس فى الأسـماء أى أصـــل فيهـــا ، فما خـــرج عن هذا القيـــاس يكون مخالفـــا للأصـل ومن أجـــل هذا حكموا على الأســـماء المبنية بمخالفـــة الأصـــل والخـروج عنه .

هذا على الرغم من أنهـــا خالفت هـــذا الأصـــل لعلة اقتضت ذلك وهى مشـــابهتهـــا للحـــروف ، لكنها خرجت عن الحكم العـــام الأصـــلى الـــذى اقتضـــاه جنس الأســـماء وهو الإعـــراب الذى يســـتحقه الاســـم ليكشف عن تلك المعـــانى التى يكتسبها فى تراكيب الكلام المختلفة كالفاعلية والمفعولية والحالية وغيرها .

---

(١٤) ينظر القيـــاس فى النحو ص ٢٢ د/منى الياس ط دار الفكر .

وعلى الرغم من مخالفة هذا النوع من الأسماء (الأسماء المبنية) للأصل إلا أنه يمكننا أن نعتبر البناء قياسا وأصلا فيها ، لأنها وافقت به أصل الأسماء غير المتمكنة ، فيقال بناء عليه ٠

القياس فى الأسماء المتمكنة الإعراب ، والقياس فى الأسماء غير المتمكنة البناء ٠

ولا تعارض فى ذلك ، فهى وإن كانت قد خالفت الأصل العام ، فالقياس فيها استمرار هذه المخالفة ، بحيث لا نجد اسما مشابها للحرف جاء مثلا معربا ، لأنه يكون حينئذ قد خالف الأصل وهو الإعراب ، فيه ، لأنه خرج من البداية عن هذا الأصل وهو الإعراب ، والسبب فى خروجه عنه ، هو هذه المشابهة فصبح الثبات على الخروج عن الأصل قياسا فيه (١٥) ٠

ويؤيد هذا قول ابن جنى « إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلة داعية الى تركه وجب اتباعها عليه ولم يسع أحدا بعد ذلك العدول عنه (١٦) أ هـ ٠

ويشبه هذا ما قاله الأنبارى من أن الشىء يجوز أن يكون فرعا لشىء ، أصلا لشىء آخر ٠

---

(١٥) ينظر القياس فى النحو ص ٣٢ - ٢٣ ، ٧٨ ٠
(١٦) الخصائص لابن جنى ٣٦٢/١ تحقيق الأستاذ محمد على النجار

يقـــول : اختلف النـاس فى القيـــاس على الأصـل المختلف فى حكمه ، فأجازه قوم ، لأن المختلف فيه إذا قـــام الدليل عليه ، صـار بمنزلة المتفق عليه ومنعه آخـــرون ، لأن المختلف فيه فرع لغيره ، فكيف يكون أصـــلا ؟

وأجيب بأنه يجوز أن يكون فرع لشئ أصـــلا لشئ آخـــر ، فإن اسم الفاعـل فـــرع على الفعـل فى العمل ، وأصـــل للصفة المشبهة ، وكذلك لات « فـــرع على « لا » و « لا » فرع على « ليس » فـ « لا » أصـــل لـ « لات » وفرع على « ليس » ولا تناقض فى ذلك لاختلاف الجهـــــة (١٧) أ هـ .

هـــل تعد مخالفة كل مسموع مخالفة للأصل ؟

لسائل هنا أن يســأل فيقـــول : هـــل اتخـــذ النحـــاة الأوائل كل مســـموع أصـــلا بنوا عليـــه قواعـــدهم وأصـــولهم ؟ وأقيســـتهم ؟ وهـــل معنى ذلك أن مخالفة كل مســـموع تعد مخالفة للأصـــل ؟

ونجيب عن ذلك :

بأن الأمر هنـــا ليس على إطـلاقه ، لأن النحـــاة الأوائل وأعنى بهم البصريين لم يتخـــذوا كل مســـموع

(١٧) الاقتراح للسيوطى ص ١١ تحقيق د/احمد سليم الحمصى وينظر لمع الأدلة للانبـــارى ص ١٢٤ ـ ١٢٥ تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى .

قاعدة أو حكما يبنون عليه مطلقا ، وإنما وضعوا لذلك شروطا معينة وهى :

١ - سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم فى العربية ، وصونهم فطرتهم من تسرب الوهن إليها من رطانة الحضارة ، حتى لم يأخذوا إلا عن سكان البوادى ٠

٢ - الثقة برواية ما سمعوه عنهم من طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس فى نقل المرويات عن قائليها معزوة إليهم ٠

٣ - الكثرة الفياضة من هذا المسموع التى تخول لهم القطع بنظائره وتسلمهم الى الاطمئنان عليه فى نوط القواعد به ، وإلا اعتبروه مرويا يحفظ ولا يقاس عليه إلا إذا لم يرد من نوعه ما يخالفه ، فلا بأس من اعتباره مبنيا للتقعيد عليه ٠

وقد أوضح ذلك أيضا بعض المحدثين وهو يتحدث عن الأصول النحوية عند علماء البصرة فقال : « هل كان لدى هؤلاء العلماء أصول ومعايير يهتدون بها ويلجأون إليها ؟

فى الحقيقة قد أشار بعض القدماء الى تلك الأصول ، فهذا محمد بن سلام المتوفى ٢٣٢ هـ يذكر فى حديثه عن أبى الأسود الدؤلى أنه عرف القياس ووضع أصولا للنحو العربى ٠ قال : وكان لأهل البصرة فى العربية قدمة وبالنحو وبلغات العرب

والغريب عنـــاية وكان أول من أسس العـربية وفتــح بابهــا وأنهـج ســبيلها ، ووضـــع قياســـها أبو الأســود الدؤلى حين اضطرب كلام العـــرب فغلبت الســليقة ولم تكن نحــوية ، فكان سراة النـــاس يلحنــون فوضع باب الفاعــل والمفعــول وحــروف الجر ، والرفع والنصب والجـــزم ٠

وقد نقل مثل هذاا الخبر كثير من الرواة ، وزادوا بعض التفصيلات التى تخص النشأة ، فقد رووا عن أبى الأسود وتلاميذه أنهم وضعوا للنحو أبوابا وأصلوا أصـــولا ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف (★) أ هـ

ومن هنا ارتضى العلمــاء رأى ســيبويه الذى ألحق فيه فعولة بفعيلة فى النسب اعتمادا على سماعه فى النسب إلى شنوءة : شنئيا ، وعدم سماع ما يخالفه ٠

ولذا قال ابن جماعة : فهو جميع المسموع فصار أصـــلا يقــاس عليـــه (١٨) ٠

وأنا مع البصريين فيما اشترطوه من شروط فى المسموع الذى بنوا عليه قواعدهم ، والذى يعتبر أصـــلا للقيــاس

(★) ظاهرة الشـــذوذ فى النحـــو العـــربى ص ٥٩ د / فتحى عبد الفتـــاح الدجنى : وينظـــر كلام ابن ســـلام فى طبقـــات الشـــعراء ص ٥ ٠

(١٨) نشأة النحو للشيخ محمد طنطاوى ص ١٠٠ ـ ١٠١ ٠

الذى أوضحناه فيما مضى ، بل ربما هو ما عناه النحاة بقولهم : وهذا مخالف للقياس والأصل ، على اعتبار أن كل قياس لابد له من أصل بنى عليه كما بينا ، والقياس الأول بالمفهوم الذى أوضحناه سابقا ـ وهو الحكم أو القانون ـ بناه النحويون على ما سمعوه عن العرب ·

ويوضح ذلك ما ذكره أحد الباحثين وهو يعلق على قول ابن فارس فى الضرورة « فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود » (١٩) أ هـ

حيث قال : « ونحن نوافقه فى قوله : إن ما أبته العربية وأصولها فمردود ، لأننا نعود بالضرورة الى الأمور الثلاثة التى سبق ذكرها ·

ولكن ابن فارس فيما يبدو يريد بأصول العربية ماوافق القواعد التى سارت على المألوف الأغلب ، وليس لدينا شك بأن القواعد التى وضعها العلماء إنما كانت متمشية مع الغالب المألوف ، ولم تشمل جميع ما نطق به الفصحاء الذين لا تقبل تخطئتهم » (٢٠) أ هـ

---

(١٩) الصاحبى لابن فارس ص ٤٦٩ تحقيق السيد أحمد صقر ط عيسى البابى الحلبى ·

(٢٠) الضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى ص ٧٢ د/عبد العال شاهين ط دار النصر للطباعة الاسلامية ـ شبرا ـ مصر ·

فهذا الكلام يؤكد أن المراد من الأصل هو القواعد والأحكام التى وضعها النحاة وفقا لكلام العرب فصارت بذلك أصلا يقاس عليه .

وهذا يدعونا الى القول بأن هناك أصلا أول قاس عليه النحاة ووضعوا عليه أصولهم وهو المسموع بشروطه التى بينها البصريون (٢١) .

والسبب فى تأييدى مذهب البصريين هنا هو ان الكوفيين كما أسلفت يقيسون على الشاهد الواحد ، وقد أخذ عليهم بعض العلماء ذلك مثل الأندلسى ، حين قال : « الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شىء مخالف للأصول ، جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه بخلاف البصريين ، وقال : مما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب : وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكوابيج (٢٢) .

---

(٢١) ينظر ص ١٠ .

(٢٢) الاقتراح للسيوطى ص ١٢٩ تحقيق د / احمد سليم الحمصى وآخر .

هل يجوز القياس على ما خالف الأصل ؟

يفهم من كلام الأندلسي السابق أن الشيء قد يكون جائزا على الرغم من مخالفته للأصول ، لكننا نوضح هذا بأن المخالف للأصل لا يكون جائزا ، إلا إذا كان خروجه عن الأصل لعلة اقتضت ذلك وقد بينت هذا عند حديثي عن الأسماء المعربة ، والأسماء المبنية فيما مضى . ولعلنا إذا رجعنا الى المواضع التى نص النحويون فيها على مخالفة الأصل وأجازوها ، بمعنى أنهم أجازوا القياس عليها ، سوف نجد أنهم يعللون لهذا الجواز .

أما ما خرج عن الأصل لغير علة اقتضت ذلك فهذا غير جائز ، أى لا يجوز القياس عليه ، ولذا اعتبره النحاة شاذا ، وقد بين ابن منظور ، الشاذ أحسن بيان وحدد معالمه عند النحاة حين قال : وسمى أهل النحو ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا ، حملا لهذا الموضع على حكم غيره » (٢٣) أ هـ .

ويوضح ذلك ما ذكره ابن مالك فى باب التصغير وهو يتكلم عن تصغير المؤنث الثلاثى العارى من علامة التأنيث ، حيث بين أن الحكم فيه والأصل

---

(٢٣) لسان العرب لابن منظور (شذذ) وينظر المزهر للسيوطى ٢٢٧/١ .

لحاق التاء عند التصغير و لايستغنى عن هذه التاء إلا فيما شذ ٠

يقول : إذا كان الاسم المؤنث العارى من علامة ثلاثيا فى الحال كـ « دار » أو فى الأصل كـ « يد » صغر بالتاء فقيل فى دار ، دويرة ، وفى يد ، يديه ولا يستغنى عن هذه التاء إلا فيما شذ من نحو قولهم : نصيف تصغير نصف وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ٠٠٠ وكما شذ هذا النوع بعدم التاء والأصل فيه لحاق التاء ، كذلك شذ لحاق التاء فى بعض ما زاد على الثلاثة والأصل فيه عدم التاء » (٢٤) أ هـ

وبذلك يمكننا القول : بأن الشذوذ بهذا المعنى الذى بينه ابن منظور وابن مالك هو الذى تكون فيه مخالفة للأصل ٠ وما جاء فى كلام بعض الباحثين المحدثين الذين درسوا الضرورة والشذوذ ، يؤكد لنا ذلك ، فها هو ذا باحث محدث فى حديث له عن الضرورة ، يبين أن العلماء يعتبرون الشعر الذى جاء مخالفا لما وضعه النحاة من أصول وقواعد ، ضرورة فإذا وقع ذلك فى النثر عد شاذا يحفظ ولا يقاس عليه ٠

يقول هذا الباحث : « وهذا الحرص من العلماء على

---

(٢٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩١٣ ـ ١٩١٤ تحقيق د / عبد المنعم هريدى ٠

البحث فى ضرورات الشـــعر ، يؤذن بأن للشـــاعر لغـة خاصة يجوز له استعمالها ، وإن كان فيهـــا مخالفـــة للقيـــاس والأصـــول التى وضعهـــا النحـــاة للمتكلم والناثر ، لأنه موضع اضطرار فما جاء فيه مما اســـتعمله الشـــعراء الذين يحتج بشـــعرهم فى بناء قواعـــد النحو والصرف واللغة وأصولها — خارجا عما وضـــعوه وأجازوه — عدوه ضرورة خاصة بالشـــعر فإذا وقـــع فى النثر عـــد شـــاذا يحفظ ولا يقـــاس عليه ٠

وهذا هو محور البحث فى الضرورة ، لأننا لا نقبـــل فى الاستشـــهاد إلا ما جاء فى اســـتعمال الشـــعراء الذين يحتج بشـــعرهم ، والعلماء من بعد ذلك متابعـــون لهم ينظرون فيما جاءوا به مخالفـــا لما وضعه النحـــاة من أصـــول وقواعد فيعدونه ضرورة وإن كان فى أصله لغـــة فصيحة يجوز الاحتجاج بهـــا فى الاســـتعمال الشعرى ، فإذا اشترطوا فى هذا الشعر المحتج به شروطا مشددة ، كان هذا منهم حفاظا على اللغة ، غير أنه يجب أن يعرف ما خرج عن القياس الذى وضعه النحاة لتعده ضرورة غير خطأ فى الاستعمال الشعرى ، وإن كان شاذا فى النثر ٠

وذلك أن النحاة بعد أن وضعوا قواعدهم وأقيســـتهم مســـتنبطة من منابع الاستشهاد الأربعة وجدوا لديهم ثروة كبيرة من الشعر خالفت أقيستهم وقواعدهم التى بنـــوها لوجه من الوجوه ، حتى أنه قد يكون فى الموضع الواحـــد

أبيات كثيرة لا بيت واحد ، ولو أنهم حملوا هذه الأبيات على الشذوذ والخروج عن القياس لكان الشاذ كثرة تجعل قواعدهم موضع الارتياب والطعن ، لذلك عدوا ما جاء في الشعر من قواعد خارجة على أقيستهم رخصة يجوز للشاعر استعمالها ، لأنه مثقل بقيود الوزن والقافية ينبغي أن يخفف عنه عبء هذه الأثقـــال (٢٥) أ هـ

ولست هنا بصدد مناقشة الباحث فيما ذكر غير أنى أردت أن أستشهد بكلامه على أن مخالفة الأصـــل : يعنى أيضا الشذوذ بالمعنى الذى ذكرته سابقا ، لأنه مخالف - كما ذكر - للقياس والأصـــول التى وضعها النحاة ٠

وهذا باحث آخر يذكر أن الشاذ هو ما خرج عن القياس، ولم ينطبق على القواعد التى استقرأها النحاة ٠

يقول : وجد علماء النحو واللغة بعض الظـــواهـــر اللغوية التى خرجت عن قياسهم ولم تنطبق على القـــواعد التى استقرأوها ، فوصفوا هذا النوع بالشـــذوذ هادفين من ذلك التوسع فى الاستعمالات اللغوية والنحوية من جهة، وقد وجدوا فى الوقت ذاته مخرجا مناسبا لما لا ينطبـــق مع

---

(٢٥) الضرائر اللغوية فى الشـــعر الجـــاهلى ص ٤٤ - ٤٥ د / عبد العـــال شاهين ط دار النصر للطباعة الاسلامية - شبرا - مصر ٠

قواعدهم المطردة من جهة أخرى ، غير مبالين لخــروج هــذه القواعد عن قياســـهم (٢٦) » أ هـ ٠

وهذا النص الأخير ينبهنا الى نقطة معينة لها تعــلق بما نحن بصدده هنا وهى أن مخالفة الأصل بالشـــذوذ ، بالمعنى الذى أوضحناه فيما سبق قد تكون لغرض معين أراده النحـــاة وقد بين بعضهم هذه الأغراض ، وهى :

١ ـ التوســـع فى الاستعمالات اللغوية كما جاء فى كلام الباحث الســـابق ٠

٢ ـ التنبيه على الأصل ، أى أصـــل الكلمـــــة أو أصــــل القاعـــدة النحـــوية وذلك كما فى ثلاثمـــائه وتســـعمائة حيث قال بعضـــهم فيهـــا ثلاث مئين على الأصـــل لأن الأصـــل والقيـــاس فيها الجمع لا الإفراد ، وجاء على ذلك قول الشاعر (٢٧)

ثلاث مئين للمـــلوك وفى بهـــا
ردائى وجلت عن وجـــوه الأهاتم

---

(٢٦) ظاهرة الشـــذوذ فى النحـــو العـــربى ص ٤٨ تاليف د / فتحى الدجنى ٠

(٢٧) البيت من الطويل وهو للفرزدق وينظـــر فى ديوانه ٢/٣١٠ برواية قدى الســـيوف من غنيم وفى بهـــا فى الشـــطر الأول وفى المقتضب للمبرد ٢/٢٤ وابن يعيش ٦/٢١ والعينى ٤/٤٨٠ وشـــفاء العليـــل للســـلسـيلى ٢/٥٦١ ٠

٣ - التخفيف لأن إجراء الكلمة على الأصل والقياس قد يكون مؤديا الى ثقلها ، وذلك كما فى التزام جر تمييز الأعداد المفردة بالإضافة والأصل فيه أن يكون منصوبا .

يقول الرضى بعد أن تحدث عن القاعدة الأصلية فى تمييز هذه الأعداد : « وقد خالفوا القاعدة فالتزموا الجر فى العدد من ثلاثة الى العشرة وما يضاعف منها لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالإضافة ، مع انه قد جاء فى الشذوذ على الأصل خمسة أثوابا ومئتين عاما (٢٨) أ هـ .

ونعود لنجيب عن الشق الثانى من هذا التساؤل الذى طرحته فيما سبق وهو : هل فى مخالفة كل مسموع مخالفة للأصل ؟

فنقول : ليس من الضرورى أن تكون مخالفة كل مسموع مخالفة للأصل ، لكن المسموع الكثير بشروطه السابقة هو الذى تكون فى مخالفته مخالفة للأصل إلا إذا لم يرد من نوع المسموع القليل ما يخالفه ، كما بين سيبويه فى شذوذه (٢٩) .

---

(٢٨) شرح الكافية للرضى ٢١٧/١ وينظر ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى ص ٤٨ - ٥١ .

(٢٩) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٤٥/٣ وشرح الشافية للرضى ٣٢/٢ .

وقد بين ابن جني ذلك في باب : جواز القيـــاس على ما يقـــل ، ورفضه فيما هو أكثر منه فقـــال : « هذا باب ظاهره ظاهر التناقض إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثـــر منه ، إلا أنه ليس بقيـــاس .

الأول قولهم في النسب الى شنوءة : شنئي ، فلك من بعد أن تقـــول في الإضافة الى قتوبة : قتبي ، وإلى ركوبة : ركبي وإلى حلوبة : حلبي قياسا على شنئي ، وذلك أنهـــم اجروا فعولة مجرى فعيلة ، لمشابهتها إياها من عدة أوجه ... وأما ما هو أكثر من باب شنئي ، ولا يجـــوز القيـــاس عليه لأنه لم يكن هو على قيـــاس ، فقولهـــم في ثقيف ، ثقفي وفي قريش : قرشي وفي سليم : سلمي . فهذا وإن كان أكثر من شنئي ، فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس ، فلا يجيز على هذا في سعيد : سعدي ، ولا في كـــريم : كـــرمي (٣٠) أ هـ .

ومما يلفت النظر في كلام ابن جني هنا قوله : ولا يجوز القياس عليه ، لأنه لم يكن هو على قياس « فهـــذا يدل على أن هناك قيـــاسا اعتبـــره النحـــاة أصـــلا لكل قياس . وهذا هو الذي عنوه في قولهم عن بعض الأشـــياء ، إنهـــا مخالفـــة للقياس أي الأصـــل ، وهو الذي عنيناه

---

(٣٠) الخصائص لابن جني ١/١١٥ - ١٦٦ .

نحن فى هذا البحث ، والذى قلنـــا : إنه المعنى بمخالفـــة الأصـــل . ويؤكد ذلك ما جاء فى حديث السيوطى عن اركان القيـــاس حيث قال : « للقيـــاس أربعـــة أركان : أصـــل وهـو المقيس عليـــه ، وفـــرع وهـو المقيس وحكم وعلة جامعـــة » (٣١) أ هـ .

فقوله المقيس عليه يشمل ـ كما أرى المســموع الكثير الذى بيناه فيما مضى ذلك أن القيـــاس مبنى على السماع ولا خلاف فى ذلك إنما الخـــلاف كان من حيث الكثـــرة والشـــيوع فى الاســتعمال ، فما ذاع واشـــتهر وكثر أصبح قيـــاسا وما قل وندر سمى ســماعا (٣٢) ، وقـد جعل هذا بعض البـــاحثين يتـــرر بأن الأصل يشـــمل القياسى والسماعى ، بناء على أن كلا منهما كلا معربى أصيل .

يقول هذا البـــاحث وهو يتكلم عن موقف البصريين والكوفيين من القيـــاس : ومهما تباينت الآراء ، واختلفت وجهات النظر ، فإنهـــا لا تخـــرج فى الأعم الأغلب عن ذلك الأصـــل المقرر وهو المقيس عليـــه بمعنـــاه العـام ، الذى قســـمه اللغـــويون والنحـاة الى قياسى وسماعى ، لأن كلا النوعين المقيس عليه والمســموع كلام عربى أصيل غير أن الأول فاز بالشـــيوع والكثرة والاشـــتراك بين

---

(٣١) الاقتراح للسيوطى ص ٧١ تحقيق د/احمد سليم الحمصى .
(٣٢) ينظر قضايا فقه اللغة العـــربية ص ٨٨ د / عبد الفتـــاح ابو الفتوح ابراهيم ط أولى ١٩٨٨ م .

السـنة عربية كثيرة أصيلة ، وحرم الثانى تلك الخصيصة فلم يجر إلا على ألسنة قليلة ، ولم يسمح بمحاكاتها » (٣٣)أهـ

ومن هنا حكم بعض الباحثين على انتقادات البصريين للكسائى : بأنها كانت بسبب عنايتهم بالأصول العامة التى بنوها على الأغلب والأفشى حيث إن الكسائى كان يعتد بما خرج عن هذه الأصول والأحكام ويقيس عليه .

يقول الدكتور / مهدى المخزومى وهو يتحدث عن الكسائى : لذلك كان الكسائى هدفا لنقدات البصريين الذين يعنون بالأصول العامة المبنية على الأغلب والأفشى .

أما المسائل التى تشذ عن هذه الأحكام ، فمحكوم عليها بالشذوذ ، تحفظ ، إذ لم يستطيعوا إنكارها لثبوت صحتها وروايتها عن الفصحاء ، ولكنهم لا يقيسون عليها .

أما الكسائى فكان يفند كل الاعتداد بهذا وأمثاله، وكان يقيس عليه وإن لم يرد فى كلام العرب غيره ، ولذلك كان ابن درستويه وهو من تلاميذ المدرسة البصرية ، ومن أصحاب أبى العباس المبرد يقول : كان الكسائى يسمع

---

(٣٣) قضايا فقه اللغة العربية ص ١١٢ د/عبد الفتاح ابو الفتوح ابرهيم .

الشاذ الذى لا يجوز إلا فى الضرورة ، فيجعله أصلا ويقيس عليه ، فأفسد النحو بذلك » (٣٤) أ هـ ٠

ونخرج من هذا كله بأن الأصل الذى يعنيه النحاة يشمل القياس والمسموع بشروطه السابقة التى وضعها البصريون (٣٥) ٠

وهذا هو الذى عبر عنه السيوطى بـ « المقيس عليه » فما وافق هذا المقيس عليه بمعناه العام كان موافقا للأصل ، وما خالفه كان مخالفا للأصل ، ويدخل فى هذه المخالفة بطبيعة الحال ـ كما بينت سابقا ـ الشاذ ، لأنه فارق القواعد والأحكام الأساسية التى وضعها النحاة (٣٦) ٠

هذا وقد ورد فى النحو أشياء كثيرة نص النحاة على مخالفتها للأصل ومقصدى فيما يلى إن شاء الله بيان بعض هذه المواضع لنسترشد بها ونستدل على ما سبق أن قررناه ٠

---

(٣٤) مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ص ١١٥ ـ ١١٦ د/مهدى المخزومى

(٣٥) ينظر ص ١٠ ٠

(٣٦) ينظر من تراثنا اللغوى ص ٥٦ د / ناجح عبد الحافظ مبروك ط الأمانة ١٩٨١ م ٠

بعض المواضع التى خالفت الأصـــل

من هـــذه المواضـــع :

١ - الصـــفة :

فالأصـــل فيها أن تتبع الموصوف فى الاعراب (الرفع والنصب والجر) لكن هذا الأصـــل قد خولف فى قولهم : هذا جحر ضب خرب ، بجر خرب ، مع أنه صفة لجحر ، وجحر كما هو واضح فى المثال خبر مرفوع فكان الواجب أن نقول : « خرب » بالرفع ، لكنهم خالفوا الأصل فقالوا : « خرب » بالجر وهذا ما يعرف بالجر على المجاورة .

وقد تحـــدث عنه ســيبويه فى أكثر من موضع فى كتابه ، فقـــال فى باب ما يجـــرى على الموضـــع ، لا على الاســـم الذى قبله :

« وقد حملهم قرب الجـــوار على أن جروا : هذا جحـــر ضب خرب ونحوه فكيف ما يصح معناه » (٣٧) أ هـ

وقال فى موضع آخر : « ومما يجرى نعتا على غير وجه

---

(٣٧) الكتاب لسيبويه ١/٦٧ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

الكلام « هذا جحر ضب خرب » فالوجه فيه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم . وهو القيـــاس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت الضب ، ولكنه نعت للذى أضيف إليه الضب ، فجروه لأنه نكرة كالضب ، لأنه فى موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد . ألا ترى أنك تقـــول : هــــذا حب رمان .

فإذا كان لك قلت : هذا حب رمانى ، فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان وإنما لك الحب (٣٨) أ هـ .

ونلحظ من خــــلال هذا النص الثـــانى لســيبويه أنه يعلل لهـــذا الوجـــه الذى جاء عليه المثـــل بالجـــر بأن كلمـــة خرب نكرة مثل كلمة ضب ، وأنها واقعـــة فى موضع يقع فيه نعت الضب ، وبأنهـــا صارت مع كلمـــة ضب بمنزلة الاســـم الواحد .

وقد جعـــل أبو حيـــان الرفع فى هذا المثـــل هـــو الأصـــل والقياس فقال « ومما لم يتبع النعت فيـــه المنعوت قول العرب : « هذا جحر ضب خرب بجر خرب » وحقه الرفع لأنه وصف للجحر لا للضب ، لكنه جر لمجاورته المجـــرور ، وهذا الذى يقولون فيه الخفض على الجوار ،

---

(٣٨) الكتاب لسيبويه ١/٤٣٦ تحقيق الأستاذ هارون .

وجاء من ذلك عـــدة أبيـــات وهـــذا رواه سيبويه وغيره من العرب بالرفع وهو الأصل والقياس (٣٩) أ هـ .

ومن الجر على المجاورة أيضا ما خرج به قوله تعـالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » (٤٠) فى قراءة من قرأ بالجر فى « وأرجلكم » .

وقد ذكر ابن هشام آيات كثيرة حمـــل الجر فيهـــا عند من قرأ به على هذا البـــاب ، ثم بين أن الخفض على المجاورة يكون فى النعت قليـــلا وفى التوكيد نادرا يقول : وقيل فى « وأرجلكم » بالخفض « إنه عطف على « أيديكم » لا على « رؤوسكم » والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا كما مثلنا وفى التوكيد نادرا (٤١) أ هـ

٢ ـ ومنها : إضافة بعض الأسماء الى الأفعال أو العكس فالأصل ، والقياس كما يذكر النحاة أن لا يضاف اسم الى فعل ، ولا فعل الى اسم ، ولكن العرب اتسعت فى بعض ذلك فخصت اسماء الزمان بالاضافة الى الأفعـــال ، لأن الزمان مضارع للفعل ، لأن الفعل له بنى ، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته الى مصدره لما فيه من الدلالة عليهما .

---

(٣٩) ارتشـــاف الضرب من لسان العرب لأبى حيـــان ٥٨٢/٢ تحقيق د/مصطفى النحـــاس .
(٤٠) المائدة / ٦ وينظر اتحاف فضلاء البشر ص ١٩٨ للدمياطى .
(٤١) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٨٩٥ تحقيق د/مازن المبارك .
وينظر الخصائص لابن جنى ٢٢٠/٣ تحقيق الأستاذ محمد على النجار .

ولا شك أن فى إضافة أسماء الزمان الى الأفعال مخالفة للأصـــل كمـــا رأينـــا (٤٢) .

فمن أسماء الزمان التى أضيفت الى الفعل وهذا على سبيل المثال « يوم » فى قوله تعـــالى : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » (٤٣) فيوم فى الآية الكريمة مضـــاف الى الجملة الفعلية بعده المصدرة بالفعل ينفع .

يقول أبو حيان فى تفسيره لهذه الآية وإعرابه لهـا : « قرأ الجمهور : هذا يوم بالرفع على أن هذا مبتـــدأ ويوم خبره ، والجملة محكية بقال ، وهى فى موضع المفعـول به لقال ، أى هـــذا الوقت وقت نفع الصادقين .. وقرأ نافع : هذا يوم بفتح الميم ، وخرجه الكوفيون على أنه مبنى خبر لهذا وبنى لإضافته الى الجملة الفعلية (٤٤) أ هـ

وجعلوا من ذلك قول الشاعر (٤٥) :

على حين عاتبت المشـــيب على الصبا
وقلت ألما أصـــح ؟ والشـــيب وازع

---

(٤٢) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢/٩ . والأشباه والنظائر ٢/٨٤ .

(٤٣) المـــائدة / ١١٩

البحر المحيط لأبى حيان ٤/٦٣ وينظر شرح التصريح للشـــيخ خـــالد الأزهـــرى ٢/٤٢ .

(٤٥) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبيانى وينظر فى المساعد لابن عقيل ٢/٣٥٤ وابن يعيش ٣/١٦ وخزانة الأدب ٣/١٥١ وينظر ايضا فى الانصاف ١/٢٩٢ وشرح التصريح ٢/٤٢

فحين فى البيت مضاف الى جملة « عاتبت » الفعلية .

هذا وقد علل الزجاجى لجواز إضافة أسماء الزمان الى الأفعال ، بأن الأفعال مع فاعليها جمل وأنه من شروط أسماء الزمان ان تضاف الى الجمل إذا كانت موضحة لها ، كما علل بأن الإضافة فى الحقيقة ليست الى الفعل ، وإنما الى المصدر ، كذلك فإن إضافة أسماء الزمان الى الفعل كإضافة بعض الى بعض . كما علل بأن أسماء الزمان أضيفت الى الأفعال ، لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر ، والظروف أضعف الأسماء ، فقووها بالإضافة الى الأفعال .

وقد ضعف الزجاجى هذا التعليل الأخير بأن الأفعال أضعف من الأسماء ، لأن الضعف والقوة فى العربية إنما هو فى التمكن والامتناع منه ، والأسماء أمكن من الأفعال فلن تقويها إضافتها الى الأفعال (٤٦) .

وكان الزجاجى قد مثل قبل ذلك لإضافة أسماء الزمان الى الأفعال بأمثلة كثيرة منها قولهم : هذا يوم يقوم زيد ، وهذه ساعة يذهب بكر ، وقصدتك يوم خرج عبد الله ، وأقصدك يوم يقوم أخوك ، واذهب بذى تسلم ، واذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون (٤٧) .

---

(٤٦) ينظر الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١١٣ - ١١٤ ، ١٣٨ .
(٤٧) ينظر الايضاح للزجاجى ص ١١٢ .

ولأن هذه العلل التى علل بها الزجاج لجواز إضافة أسماء الزمان الى الفعل ليست موجودة فى غيرها من الأسماء، جعل الزجاجى إضافة بعضهم كلمة آية الى الفعل فى قول الشاعر (٤٨) :

ألا أبلغ لديك بنى تميم　　بآية ما تحبون الطعاما

يقول الزجاجى : « وأما آية فهى عندى لا تجوز إضافتها الى الفعل ولم يأت فى ذلك ما يحتج به ، ولا تصح فى القياس إضافتها إليه ٠

وقد احتج بعض أصحابنا لذلك بعلة أنا أقدم ذكرها ، وأبين فسادها الى أن قال : « وأما القول الصحيح فى آية عندى ، فهو أن إضافتها الى الفعل غير جائزة ولا صحيحة ، لأنها ليست بوقت فتدخل فى جملة أسماء الزمان ، ولا هى متعلقة من الفعل بشىء ، لا فرق بين آية وسائر الأسماء فى ذلك ، فأما قول الشاعر (٥٠) :

---

(٤٨) هو يزيد بن عمرو بن الصعق والبيت من الوافر وهو فى ابن يعيش ١٨/٢ والكامل للمبرد ٩٨ ومعنى اللبيب ص ٥٤٩ وخزانة الأدب ١٢٨/٣ ويروى البيت أيضا برواية ألا من مبلغ عنى تميما ٠ فى الشطر الاول ، وهى رواية سيبويه فى الكتاب ١١٨/٣ تحقيق الأستاذ هارون ٠

(٤٩) ينظر الايضاح للزجاجى ص ١١٥ ـ ١١٧ ٠

(٥٠) سبق تخريجه ٠

ألا أبلغ لديك بنى تميم   بآية ما تحبون الطعاما

فليست هذه إضافة صحيحة الى الفعل ، وإنما هى الى المصدر ، لأن ما بتأويل المصدر ، فكأنه قال بآية محبتهم الطعام ، كما تقول : أعجبنى ما صنعت ، أى أعجبنى صنعك وكما تقول : ما أحسن ما كان زيد وأنت تريد : ما أحسن كون زيد ، وهذا بين واضح ٠ وأما قوله (٥١) :

بآية تقدمون الخيل زورا   كأن على سنبكها مداما

فإنه أراد بآية ما تقدمون الخيل ، ليجعل ما مع الفعل بتأويل المصدر كما ذكرنا فى البيت الأول ، فاضطر فحذفها من لفظه ضرورة وهو ينويها (٥٢) أ هـ

ومما هو جدير بالذكر هنا أن الزجاجى يخالف بذلك سيبويه ومن تبعه فقد أجاز سيبويه اضافة آية الى الفعل مثلها مثل أسماء الزمان الأخرى ٠

يقول سيبويه فى باب هذا ما يضاف الى افعال من الأسماء ٠

---

(٥١) البيت للأعشى وهو من الوافر ويروى برواية شعثا بدلا من زورا فى الشطر الأول وينظر فى الكتاب لسيبويه ٣/١١٨ وابن يعيش ٣/١٨ والايضاح للزجاجى ص ١١٧ والخزانة ٣/١٣٥ والارتشاف لأبى حيان ٢/٥٢٥ ٠

(٥٢) الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١١٦ ـ ١١٧ ٠

« ومنه أيضا « آية » ٠

قال الأعشى (٥٣) :

بآية تقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما

وقال يزيد بن عمرو بن الصعق (٥٤) :

ألا من مبلغ عنى تميما بآية ما تحبون الطعاما

فما لغو (٥٥) أ هـ

وممن خالف سيبويه فى كلمة (آية) المبرد وابن جنى حيث منعا إضافتها الى الفعل ، وخرج ابن جنى بيت الأعشى على تقدير « ما » المصدرية اما المبرد فجعل ذلك شاذا (٥٦)

وكثير من النحويين كابن أبى الربيع وابن هشام وابن عقيل يوافقون سيبويه فيجيزون إضافة « آية » الى الفعل (٥٧) ٠

---

(٥٣) سبق تخريجه فى ص ٣٩ ٠
(٥٤) سبق تخريجه فى ص ٣٨ ٠
(٥٥) الكتاب لسيبويه ٣/١١٧ ـ ١١٨ تحقيق الأستاذ هارون ٠
(٥٦) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/٣٥٧ واصول النحو لابن السراج ٢/١٠ ٠
(٥٧) ينظر البسيط شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ١/١٦٥ ـ ١٦٦ ومغنى اللبيب ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩ والمساعد لابن عقيل ٢/٣٥٧ ٠

يقول ابن أبى الربيع : « العرب اتسعت فى ظرف الزمان بإضافته الى الفعل غير مقرون بحرف ، وقد فعلت العرب ذلك فى « آية » فى قوله : بآية أكلت معكم حيسـا (٥٨) وقال الشـاعر :

بآية تقـدون الخيل شعثا (٥٩) ... أ هـ

وأميل هنا الى رأى سيبويه حيث وردت « آية » فى غير موضع كما رأينا مضافة الى الفعل ، وهذا مع ما فيـه من مخالفة للأصل إلا أنه مقبول لكثرة ما ورد منه .

وقد يقول قائل ان مخالفة الأصل حجة على من يخالف ، والأصل ينصر مذهب من يلتزم به ، فكيف تنصر هنـا مذهب المخـالفين ؟

ونجيب عن ذلك بأنه طالما سمع اللفظ مستعملا حـالة كونه مضافا الى الفعل فلا داعى لإنكار ذلك .

وقد بين الأستاذ محمد الخضر حسين هذه النقطة فى كتابه القياس فى اللغة العربية فقال : « ومخالفة الأصـل قد تكون حجة على من يخالف ودليلا على ضعف مذهبه فإذا وقع نزاع فى نسبة العمل الى حرف مشترك بين الأسـماء

---

(٥٨) ينظر اللسـان (حسس) .
(٥٩) البسيط شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ١٦٥/١ .

والأفعال ، فهذا الأصل وهو عدم العمل بالنسبة لهـــا ينصر مذهب من ينفى عنها العمل ، ومثال ذلك ما يحدث من خلاف بين النحاة فى « إن » وأخواتها عندما يتصل بها «ما» الزائدة فقد اتفقوا على جواز اعمال « ليتما » دون بقية أخواتها ، حيث سمع إعمالها ، أما بقية الحروف فيمنع ســـيبويه إعمالها ، ويجيزه الزجاج وابن السراج والكسائى .

ويرجح مذهب سيبويه أن هذه الحـــروف حينمـــا اتصلت بها « ما » أزالت اختصاصها بالأسماء ، فخـــرجت بذلك عن أصلها ، أو خالفت أصلها ، بخلاف ليتما ، فقـــد سمع إعمالها ، فهى لم تزل على اختصاصها بالأســـماء أما بقية الحروف فقد هيأتها « ما » للدخول على الأفعال(٦٠)اهـ

ومما يقوى هذا الذى قرره الأستاذ محمد الخضر حسين من أن مخالفة الأصل قد تكون حجة على من يخالف ، تضعيف النحويين للرأى القائل بأن عامل النصب فى المنـــادى هو حرف النداء لأن فى ذلك مخالفة للأصـــل ، حيث إن الأصل فى الحرف أن لا يعمل بخلاف الفعل ، والدليل على ذلك أنه لم يطرد عملها مثل الأفعال ، حيث اطرد رفعهـــا للفاعل ، فعمل هذه الحروف التى نراها عاملة يكون بمشابهتها للفعل فالحرف إذن فرع للفعل وهذا هو الذى جعل النحويين يقوون الرأى ، القائل بأن العامل فى المنادى هو الفعـــل

---

(٦٠) القيـــاس فى اللغة العـــربية للأستاذ محمـــد الخضر حسين ص ٩٨ ط المطبعة السلفية القاهرة ١٣٥٣ هـ .

المضمر ، وليس حرف النداء لأن إعمال الأصـــل أولى من الفـــرع (٦١) ٠

والمعروف أن القول بأن العامل فى المنادى هو الفعـــل المضمر هو مذهب جمهور البصريين ٠

وهناك قول ثالث يرى أصحابه أن ناصب المنـــادى معنـــوى (٦٢) ٠

ومذهب ســـيبويه أن ناصب المنـــادى هو الحـرف بنيـــابته عن الفعـــل (٦٣) ٠

وإذا كان عمل الحروف فيما بعدها عملا واحد مخالفـا للأصل كما رأينا فبالأحرى أن يكون عمل بعضـــها عملين مختلفين مخـــالفا أيضـــا للأصـــل نحو « إ ن » وأخواتها على مذهب البصريين ، لأنهـــا عندهـم ناصبة للاسم رافعـــة للخبـــر ، فعملت عملين مختلفين النصـب والرفع (٦٤) ٠

---

(٦١) ينظر الارشاد الى علم الاعراب للكيشى ص ٢٧١ تحقيق د / عبد الله البركاتى و د/ محسن العميرى ط جامعة ام القـــرى وينظـر القيـاس فى اللغة العربية ص ٩٦ ٠

(٦٢) ينظر المساعد لابن عقيل ٢/٤٨٠ والانصاف ١/٢٢٧ ٠

(٦٣) ينظر الكتاب ٢/١٨٢ والارتشاف ٣/١١٧ ٠

(٦٤) ينظر الكتاب لســـيبويه ٢/١٣١ ٠

أما الكوفيون فقد حافظوا على هذا الأصل ، ولذلك فهم يرون أن الناسخ يعمل فى الاسم وحده ، أما الخبر فهـــو عندهم مرفوع بما كان مرفوعا به قبـــل دخول الناسخ ، يعنى أنه مرفوع عندهم بالمبتـــدأ (٦٥) .

ولعل هذا هو الذى ســار عليه ســيبويه فى إعمال « لا » النافية للجنس فهى عنده عاملة فى الاســـم فقط أما الخبر فهو مرفوع عنـــده بكونه خبرا لمبتـــدأ حيث إن ومعمولها وهو الاسم عنده فى وضع ابتـــداء ، لأنهمـــا بمنزلة اسم واحـــد كما صرح هو نفسه بذلك .

يقول : « ولا » تعمـــل فيما بعـــدها فتنصبه بغيـــر تنوين ، ونصبها لما بعـــدها كنصب إن لما بعدها .

وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنهـــا لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعـــل وما أجرى مجراه ، لأنها لا تعمل إلا فى نكرة ، ولا وما تعمل فيه فى موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشرة (٦٦) أ هـ .

---

(٦٥) ينظر القياس فى اللغة العربية ص ٩٨ تاليف الاســـتاذ محمـــد الخاير حســـين .
(٦٦) الكتاب لسيبويه ٢/٢٧٤ تحقيق الأستاذ هارون .

ويقول : واعلم أن « لا » وما عملت فيه فى موضع ابتداء، كما أنك قلت هل من رجل فالكلام بمنزلة اســـم مرفـوع مبتـــدأ » (٦٧) أ هـ ٠

٣ ـ ومنها تثنية المؤنث المختوم بالتاء نحو : تمرة

فالأصـــل فيه عدم حذف التاء منه عند التثنية فنقول فى تمرة : تمرتان وفى حجرة : حجرتان ، لأن التاء لو حذفت عند التثنية ، التبس ذلك بتثنية المذكر ، لكنهم اســـتثنوا من ذلك لفظين خولف فيهما هذا الأصـــل وهما ، إليـــة وخصية ، حيث قالوا فى تثنيتهما على الأشـــهر : أليـــان وخصيان ولم يقولوا : أليتان وخصيتان وقد عللوا ذلك بأنهم أمنوا اللبس الذى يلزم ذكر التاء فى المثنى من أجله ، لأنهم لم يقولوا فى المفـــرد ألى وخصى (٦٨) ٠

يقول ســـيبويه : إذا قال : خصـــيتان ، لم يثنـــه على الواحـــد المســـتعمل فى الكلام ، ولـــو أراد ذلك لقـــال : خصـــيتان (٦٩) أ هـ ٠

---

(٦٧) الكتاب للسيبويه ٢/٢٧٥ تحقيق الأستاذ هارون ٠
(٦٨) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطى ٢/١٢١ ٠
(٦٩) الكتاب لسيبويه ٤/٣٨٧ تحقيق الأستاذ هارون ٠

٤ - ومنها ايضا إعراب المثنى والمجموع على حده

فهما مخالفان للأصل وهو القياس كما ذكر النحـــاة من وجهين .

الأول : من حيث إنهما معربان بالحروف .

والثـــانى : من حيث إن المثنى يرفع بالألف لا بالواو وينصب باليـــاء لا بالألف والمجمـــوع على حـــده ينصب باليـــاء لا بالألف .

وقد بين الأشمونى ذلك فى أحد تنبيهاته فقال :

« قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حده مخـالف للقيـــاس من وجهـــين :

الأول : من حيث الإعراب بالحروف والثانى : من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو ونصـــبه ليس بالألف ، وكذا نصب المجمـــوع .

أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأول ، فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحـــروف فرع عن الإعراب بالحـــركات فجعـــل الفرع للفـــرع طلبا للمناسبة ، وأيضا فقد أعـــرب بعض الآحـــاد وهى الأســـماء الســـته بالحروف ، فلو لم يجعـــل إعرابهما

بالحـــروف لزم أن يكون للفـــرع مزية على الأصـــل .
ولأنهما لما كان فى آخرهمـــا حروف وهى علامة التثنيـــة
والجمع تصـــلح أن تكون إعرابا بقلب بعضـــها الى بعض
فجعـــن إعرابهمـــا بالحـــروف ، لأن الإعراب بهـــا
بغير حركة أخف منهـــا مع الحـــركة .

وأما العلة فى مخالفتهما القيـــاس فى الوجه الثانى ،
فلأن حروف ، الإعراب ثلاثة والاعراب ستة ، ثلاثة للمثنى
وثلاثة للمجموع ، فلو جعـــل إعرابهما بها على حد إعراب
الاسماء الســـتة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحـــو رأيت
زيدك ، ولو جعـــل إعراب أحدهمـــا كذلك دون الآخـــر
بقى الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثنى الألف
لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعـــل اسما فى نحو :
اضربا ، وحرفا فى نحو : ضربا أخواك وأعطى المجمـــوع
الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعـــل اســـما
فى نحو : اضربوا وحرفا فى نحو : أكلونى البراغيث ، وجر
باليـــاء على الأصـــل وحمـــل النصب على الجـــر
فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع،
لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ، لأن الفتح من أقصى
الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين (٧٠) » أ هـ

ولعل ما علق به الصبان فى حاشيته على كلام الأشمونى

---

(٧٠) شرح الأشـــمونى على الفيـــة ابن مالك بحاشـــية
الصـــبان ٨٧/١ - ٨٨ .

هنا يؤيد ما ذهبت اليه من أن مخـــالفة الأصـــل تعنى مخالفة القيـــاس .

فقد علق الصبان على قول الأشـــمونى : إن إعـــراب المثنى والمجموع على حده مخـــالف للقيـــاس « علق عليه بقوله : « قوله : مخالف للقيـــاس ، أى الأصل » (٧١) أ هـ

ومما يتعلق بهذا الموضوع ما اعترض به الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد على ابن عقيل فى جعله كلمة «ثدياه» برواية الرفع فى قول الشـــاعر :

وصدر مشرق النحر   كأن ثدياه حقان (٧٢)

مثنى منصوبا وقد لزمته الألف ، حيث ذكر الشيخ محمد محيى الدين أن ذلك مخالف للأصل من ناحيتين .

يقول الشيخ محمد محيى الدين تعليقـــا على رأى ابن عقيـــل :

« ولا داعى لما أجازه الشارح على رواية « كأن ثدياه » من أن يكون « ثدياه » اسم « كأن » أتى به الشاعر على لغـــة

---

(٧١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/٨٧ .

(٧٢) لم يعرف قائله وهو من الهزج وينظر فى شرح ابن عقيـــل ١/٣٩١ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين والكتاب ١/٢٨١ ط الأميرية برواية « ووجه » مكان « وصدر » والجنى الدانى ص ٥٧٥ وشر التصريح ١/٢٣٤ والخـــــزانة ٤/٣٥٨ .

من يلزم المثنى الألف ، فإن فى ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ٠

أحدهما : أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ٠

ثانيهما : أن حمل البيت على التقليل النادر ، وهو ذكر « كأن » مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذى يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح » (٧٣) أ هـ ٠

٤ - ومنها رد المحذوف من حروف المد إذا عرض لما بعده التحريك ٠

الأصل فى حرف المد المحذوف لسكون ما بعده ، عدم رده إذا عرض لما بعده التحريك ، لأنه فى الأصل حذف لالتقاء الساكنين كما فى قوله تعالى : « من يشأ الله يضلله » (٧٤) وكما فى قوله تعالى : « لم يرد الله أن يطهر قلوبهم » (٧٥) وكما فى قوله تعالى : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب »(٧٦)

---

(٧٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٩٢/١ للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط دار مصر للطباعة - القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م
(٧٤) الأنعام / ٣٩ ٠
(٧٥) المائدة / ٤١ ٠
(٧٦) البينة / ١ ٠

وقد بين ابن مالك ذلك فقـــال : وإذا حـــذف حرف مد لسكون ما بعده ثم عرض تحـــريك ما بعـــده لســـاكن آخر لم يرد المحذوف ، ولذلك لم ترد ألف « يشاء » من قوله تعـــالى : « من يشأ الله يضلله » (٧٩) ولا ياء « يريد » فى قوله تعـــالى : « لم يرد الله أن يطهر قلوبهم » (٨٠) ولا واو « يكون » فى قوله : « لم يكن الذين كفروا » (٨١) ٠

وإلى هذا أشرت بقـــولى :

وحذف ما أسقط إن أدرك ما يليه عارض التحرك الزما

ثم نبهت على أن بعض العـــرب قد يعتـــد بالحـــركة العـــارضة ، فيرد المحـــذوف فيقول فى رمت المرأة : « رمات المرأة وأنشـــد الكســـائى »

يا حب قد أمســـينا ولم تنـــام العينـــا

وفى هـــذا شـــاهدان :

شاهد على رد الألف اعتدادا بحركة الميم وهى عارضة ، وشاهد على حذف نون التثنية دون إضافة » (٨٢) أ هـ ٠

---

(٧٩) الأنعـــام / ٣٩ ٠
(٨٠) المـــائدة / ٤١ ٠
(٨١) البينـــة / ١ ٠
(٨٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٠٨/٤ ـ ٢٠٠٩ تحقيـــق د/عبد المنعـــم هـــريدى ٠

فالألف فى الآية الأولى والياء فى الآية الثانية والواو فى الآية الثالثة لم ترد عندما عرض التحريك لما بعدها ، وهذه قاعدة أساسية فى التقاء الساكنين وهو التخلص من هذا الالتقاء إما بالحذف أو التحريك ، ولكل منهما مواضع نص عليها النحويون فى كتبهم ، ومن مواضع التخلص من التقاء الساكنين بالحذف : إذا كان أول الساكنين حرف مد كما فى الآيات السابقة ولا يعتد هنا بالحركة العارضة (٧٧) ٠

لكن بعض العرب خالف هذا الأصل فاعتد بالحركة العارضة ، فرد المحذوف من مثل هذا الذى ذكرناه فيقول مثلا فى : رمت المرأة : رمات المرأة فيرد الألف وأنشد الكسائى فى ذلك قول الشاعر (٧٨) :

يا حب قد أمسينا ولم تنام العينا

فرد الألف فى « تنام » كما نرى وكان عليه لو أراد عدم مخالفة الأصل أن يقول لم تنم ، لكنه اعتد بحركة الميم العارضة لالتقاء الساكنين فرد الألف ٠

---

(٧٧) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٣٤١/١ والارشاد الى علم الاعراب — للكيشى ص ٩١ ٠

(٧٨) رجز لم يعلم قائله وهو فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٠٩/٤ وخزانة الأدب ٣٣٩/٣ وايضاح الشعر للفارسى ص ١٤٣ ، ٢٢٩ وتهذيب اللغة ٥٢١/٧ ٠

ويقول ابو حيان مؤكدا مخالفة ما سبق للأصل :
« وقد يثبت الممدود قبل المدغم المنفصل ... وقبل الساكن العارض تحريكه نحو : يغزو ولحم ورمات المرأة . الأصل يغزو الأحمر ، ورمت المرأة ... » (٨٣) أ هـ

ولا شك أن مخالفة الأصل فى هذا الموضع غير مقبولة ، لأن الغرض من الحذف أو التحريك عند التقاء الساكنين هو التخفيف ، ولن يكون هذا إذا عاد حرف المد المحذوف كما يرى من يعتد بالحركة العارضة .

ولعل ذلك هو الهدف الذى جعل الفارسى يرى أن مخالفة الأصل فى مثل هذه المسألة لا تجىء إلا فى الضرورة .

يقول معلقا على قول رؤبة :

ما كان إلا طلق الإهماد   وكرنا بالأغرب الجياد (٨٤)

حتى تحاجزن عن الذواد   تحاجز الرى ولم تكادى

إن جعلت « تكاد » للغيبة كما تقول : « هذه الإبل لم تكد

---

(٨٣) الارتشاف لأبى حيان ١/٣٤٢ .

(٨٤) رجز وهو فى ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٣ بعناية وليم بن الورد برواية « الرواد » بدلا من « الذواد » وينظر نوادر اللغة لأبى زيد ص ١٦٦ واللسان (همد)

تروى » وهو الظاهر فاليـــاء فى « تكادى » للإطـــلاق ، وكان القيـــاس « لم تكد » إلا أنه لما تحركت الدال رد الحرف الذى كان حذف لالتقـــاء الســـاكنين ولم ينبغ أن يرد ، ألا ترى أنك تقول : « رمت المرأة » فلا ترد ، وقد جاء هـــذا فى الضـــــرورة » (٨٥) أ هـ .

٥ ـ ومنها وقوع « من » الموصـــولة على من لا يعقـــل بلا شروط والعكس فى « ما »

فالأصل فى من الموصولة أن تقع على من يعقل ولا تقع على غير العاقل إلا فى مواضع معينة وبشروط معروفة وهى :

١ ـ إذا نزل من لا يعقـــل منزلة من يعقـــل نحو : « ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له » (٨٦)

٢ ـ أن يقترن من لا يعقل مع من يعقل فى شـــــمول نحـــو قوله تعـــالى : « ألم تر أن الله يســـبح له من فى السموات والأرض » (٨٧) .

٣ ـ أن يقترن من لا يعقـــل مع من يعقـــل فى تفصيل نحو قوله تعالى : « ومنهم من يمشى على أربع » (٨٨)

---

(٨٥) ايضـــاح الشعر لأبى على الفارسى ص ٢٢٨ تحقيق د / حسن هنداوى ط دار القلم ـ دمشق ودار العلوم والثقافة ـ بيروت .

(٨٦) الأحقـــــاف / ٥ .

(٨٧) النـــــــور / ٤١ .

(٨٨) النـــــور / ٤٥ .

حيث اقترن من لا يعقـــل مع من يعقـــل فيما فصـــل به بمن فى قوله : « والله خلق كل دابة من ماء » فى الآية نفسها وقد خالف قطـــرب هذا الأصـــل فى « من » فأجاز وقوعها على من لا يعقـــل بلا شروط أخذ امن ظاهـــر ما ورد من ذلك ، وهو بذلك يخـــالف عامة النحاة (٨٩) .

وقد بين السيوطى ذلك ونص على مخالفة قطرب لأصل ما تقع عليه من الموصـــولة فقـــال : الأصـــل فى من وقوعها على العاقل ، ولا يقع على غير العاقل إلا فى مواضع :

أحـــدها أن ينزل منزلته نحو « ومن أضـــل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له » (★) عبر عن الأصنام ، لتنزيلها منزلة العاقل حيث عبدوها .

وقـــوله (٩٠) :

أسرب القطاهل من يعير جناحه .

نزل القطا منزلة العـــاقل لخطابه وندائه

---

(٨٩) ينظر الأضـــداد لقطرب ص ٤٧ والارتشـــاف لابى حيان ٥٤٦/١ والهمع للسيوطى ٣١٤/١ ـ ٣١٥ تحقيق د / عبد العال سـالم مكرم وشرح التسهيل لابن مالك ص ٣٦ تحقيق د/محمد كامل بركات .

(★) الأحقـــاف / ٥ .

(٩٠) صدر بيت للعباس بن الأحنف وعجزه :

لعلى الى من قـــد هـــويت أطير

وهو فى الهمـــع ١ / ٣١٥ .

الثانى والثالث : أن يقترن معه فى شمول أو تفصيل : فالأول نحو « ألم تر أن الله يسبح له من فى السموات والأرض » (٩١)

والثانى : نحو « ومنهم من يمشى على أربع » (٩٢) لاقترانه بالعاقل فيما فصل بمن فى قوله : « خلق كل دابة من ماء » (٩٣) ·

وزعم قوم منهم قطرب وقوع « من » على غير من يعقل دون اشتراط ، أخذا من ظاهر ما ورد من ذلك » (٩٤) أ هـ

وقد جعل ابن مالك هذا القول غير مرضى (٩٥) ، وما قيل فى « من » يقال عكسه فى « ما » حيث إن الغالب فيها أن تقع على من لا يعقل ، وقد تقع للعاقل نادرا ، ويذكر أبو حيان أن ابن خروف يدعى أن ذلك مذهب سيبويه ·

ويرى السهيلى أن « ما » لا تقع على من يعقل إلا بقرينة وهى قرينة التعظيم وجعل من ذلك : « سبحان من سبح الرعد بحمده » (٩٦) ·

---

(٩١) النور / ٤١ ·
(٩٢) النور / ٤٥ ·
(٩٣) النور / ٤٥ ·
(٩٤) همع الهوامع للسيوطى ١/٣١٤ ـ ٣١٥ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم وينظر الارتشاف ١/٥٤٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٦ ·
(٩٥) ينظر شرح التسهيل ١/٢١٦ ·
(٩٦) ينظر الروض الأنف للسهيلى ١/٢٢٧ ط الجمالية ـ مصر ١٩١٤ وأبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى ص ٣٦٨ د/محمد ابراهيم البنا وينظر الارتشاف ١/٥٤٧ والهمع ١/٣١٥ ·

ويرى ابن مالك أنهـــا لا تقع على من يعقـــل ، إلا إذا كانت مقترنة مع من يعقل كما فى قوله سبحانه : « ولله (٩٧) يسجد ما فى السموات وما فى الأرض من دابة » (٩٨)

٧ - ومنها اشتراك اللفظ بين الإســـمية والحرفية ،

فالأصـــل فى اللفظ أن لا يكون مشتركا بين الاســـمية والحـــرفية أو بين الاسمية والفعلية ، فإذا جعـــل أحـد النحـــاة لفظا من الألفاظ مشـــتركا بين الاســـمية والحرفية كان فى ذلك مخالفا للأصـــل ، ولذلك رد النجاة على مكى بن أبى طالب زعمه أن « كلا » اسم حينما تكـــون بمعنى حقا كما يرى الكســـائى فيها ، وردوا عليه رأيه ، ذلك لأن الأكثر فى « كلا » على أنها حرف ردع وزجـــر ، ولا معنى لها إلاذلك ٠ لذا قال جماعة ، متى سمعت « كلا » فى سورة فاحكم بأنها مكية ، لأن فيها معنى التهـــديد والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكة ، لأن أكثر العتو كان بها ٠

والذى جعل مكى يحكم باسميتها كمرادفها وهو « حقا » هو تنوينها فى قراءة بعضهم « كلا سيكفرون بعبادتهم »(٩٩)

ويخرج هذا التنوين فى الآية على أنه بدل من حـــرف الإطلاق المزيد فى رؤوس الآى ، ثم إنه وصل بنية الوقف ٠

---

(٩٧) النحـــــل / ٤٩ ٠
(٠٨) ينظر شرح التســـهيل ٢١٦/١ ٠
(٩٩) مريم / ٨٢ ٠

وقد رد النحاة رأى مكى القائل باسمية « كلا » فى هذه القراءة بأنه مخالف للأصل ، حيث انه يجعل « كلا » حينئذ مشتركة بين الاسمية والحرفية ، واشتراك اللفظ كما قررنا قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها · هكذا ذكر العلماء » (١٠٠) ·

وليس هذا المعنى الذى ذكره الكسائى « لكلا » هو المعنى الوحيد الذى رواه العلماء غير الردع والزجر ، فقد ذكر ابن فارس لها معانى مختلفة فى مقالة له فقال : « قال بعض أهل العلم : إن كلا تجىء لمعنيين : للرد والاستئناف ، وقال قوم : تجىء كلا بمعنى التكذيب وقال آخرون كلا تكون بمعنى حقا ، وقال قوم : كلا ردع وإبطال لما قبله من الخبر كما أن كذلك تحقيق وإثبات لما قبله من الخبر ·

وقال : والكاف فى قوله : « كلا » كاف تشبيه و « لا » نفى وتبرئة ·

وقال بعضهم : كلا تنفى شيئا وتوجب غيره · فهذا ما قيل فى كلا » (١٠١) أ هـ ·

---

(١٠٠) ينظر همع الهوامع للسيوطى ٤/٣٨٤ و « كلا » وما جاء منها فى كتاب الله لابن فارس ص ٧ ـ ٨ ط المطبعة السلفية القاهرة ١٣٨٧ هـ ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ تحقيق د/مازن المبارك ·

(١٠١) كلا وما جاء منها فى كتاب الله لابن فارس ص ٧ ـ ٨ ·

وأرى أن الأرجح فى كلا من هذه المعـــانى هو معنى الردع ، لأنه الغالب فيها ٠ ولأجـــل ذلك رد ابن هشـــام رأى مكى بن أبى طالب الســـابق وبين أنه بعيــــد ، لأنه يؤدى الى جعل اللفظ مشتركا بين الاسمية والحرفية ٠

يقول ابن هشام بعد أن ذكر المعـــانى التى قالهـــا النحاة فى « كلا » : « وأما قـــول مكى إن « كلا » على رأى الكســـائى اسم إذا كانت بمعنى حقـــا ، فبعيد ، لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليـــل ، ومخـــالف للأصل ، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها ، وإلا فلم لا نونت ؟

وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليهـــا ، والابتداء بها على اختلاف التقديرين ، والأرجح حملها على الردع ، لأنه الغالب فيها وذلك نحو : « اطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا ، كلا سنكتب ما يقول » (١٠٢) « واتخذوا من دون الله آلهة ليـــكونوا لهم عزا ، كلا ســـيكفرون بعبـــادتهم » (١٠٣) وقد تتعين للـــردع أو الاســـتفتاح نحو : « رب ارجعون لعلى أعمـــل صالحـــا فيمـــا تركت كلا إنهـــا كلمة » (١٠٤) لأنها لو كانت بمعنى حقـــا لما كسرت همـــزة إن » (١٠٥) أ هـ ٠

---

(١٠٢) مريم / ٧٨ ـ ٧٩ ٠
(١٠٣) مريـــم / ٨١ ـ ٨٢ ٠
(١٠٤) المؤمنـــــون / ١٠٠ ٠
(١٠٥) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ تحقيق د/مازن المبارك

٨ - ومنهـــا : الظـــروف

حيث إن الأصل فيها كما بين النحاة أن تكون متصرفة وعدم تصرفها خروج عن هذا الأصل ، وقد بين ابن أبى الربيع ذلك فى كتابه البسيط حيث قال : « والأصل فى الظروف أن تكون متصرفة توجـــد فاعلة ومفعـــولة على حسب ما توجد عليه الأســـماء كلهـــا ، وعـــدم التصرف فيها خـــروج عن القيـــاس ، فيجب فى الظـــرف الذى لا ينصـــرف أن يســـأل عن العلة التى منعت تصرفه .

وكان أبو اســـحاق بن ملكون يقـــول : الأصـــل فى الظرف عدم التصرف ، ومتى وجـــد الظـــرف متصرفا ، فيجب أن يســـأل عن العلة التى أوجبت تصرفه ، وكان الأســـتاذ أبو على يخـــالفه فى ذلك ، والذى ذهب اليـــه الأســـتاذ أبو على هو القيـــاس لما ذكرته من أن الظروف أســـماء ، فالقياس أن تأتى على حد الأســـماء ، ترفع وتنصب وتخفض ، ولا تختص بعامل دون عامل (١٠٦) أ هـ

وما ذكره ابن أبى الربيع هنا يبين ويؤكد لنا ما سبق أن نبهت اليه من أن الأصـــل يعنى القيـــاس ومخالفته تعنى مخـــالفة القيـــاس ، فقـــد جعـــل ابن أبى الربيع هنـــا مخالفة الأصل خروجا عن القياس .

---

(١٠٦) البسيط شرح جمل الزجاجى ٤٨٢/١ تحقيق د/عياد الثبيتى ط دار الغـــرب الاســـلامى .

وكذلك الأصـــل فى الظـــرف أ نيقـــدر بـ « فى »
كما يرى الكوفيون فى الظرف الواقع خبرا عن المبتـــدأ ، ثم
عدل عن ذلك ونصب ، فخـــالف بذلك أصـــله ، ولذلك حكم
الكوفيون على هذا الظرف بأنه منصوب على الخـــلاف أى
لمخالفته أصله ، وانه ليس بالمبتدأ فى المعنى (١٠٧)

٩ - ومنها « لولا » كما يرى الرضى حيث بين أن جعلها
حرف جر على مذهب سيبويه ، ارتكاب خلاف الأصل .

والمعروف أن مذهب الأخفش فى الضمير الواقع بعـــد
لولا نحو لولاى ولولاك انه رفع ، وأن ضمير الجر وضـــع
موضع ضمير الرفع كما عكس ذلك فى نحو : ما أنا كأنت
ولا أنت كأنا .

وقد أيد ابن عقيل هذا الرأى بقوله :

« وفيه إقرار للولا على ما ثبت لها ، وعدم مخالفـــة
الأصـــل بعـــدم تعلق الجـــار » (١٠٨) أ هـ .

١٠ - ومنها زيادة الفاء الواقعة فى خبر « إن » الداخلة
على اسم موصول على رأى الأخفش .

---

(١٠٧) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ص ٢٧٦ .
(١٠٨) المســاعد لابن عقيل ٢/ ٢٩٤ .

فالأخفش يرى أن الفـــــاء الواقعـــــة فى خبـــــر « إن » زائدة فى نحـــو قوله تعــــالى : « إن الذين قالوا ربنا الله ثم اســـــتقاموا فلا خوف عليهـــم ولا هم يحـــــزنون » (١٠٩) .

ويحمـــل كل ما ورد من ذلك على زيادة الفـــاء ، أما سيبويه فقد أجاز بقاء هذه الفاء ، وهو الصحيح .

وقد صوب ابن يعيش رأى سيبويه ، وفند رأى الأخفش بأن الزيادة على خـــلاف الأصـــل .

يقول ابن يعيش : « وأما إن فذهب ســـــيبويه الى جواز دخول الفاء فى خبرها مع هذا الأشياء ، لأنهـــا وإن كانت عاملة ، فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء ، وقال الأخفش لا يجوز دخول الفاء مع « إن » لأنها عاملة كأخواتها ، والأول أقرب الى الصحة ، وقد ورد به التنزيل قال الله تعـــالى : « إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهـــم ولا هم يحزنون » وقال : « إن الذين يكفرون بآيات الله » الى أن قال « فبشرهم بعذاب أليم » (١١٠) وقال : « قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم » (١١١) فأدخل الفاء فى الخبر

---

(١٠٩) الأحقـــــاف / ١٣ .
(١١٠) آل عمـــران / ٢١ .
(١١١) الجمعـــة / ٨ .

فالأخفش يجعل الفاء فى ذلك كله على الزيادة ، والأول أظهر لأن الزيادة على خـــلاف الأصل » (١١٢) أ هـ .

١١ – ومنها : مجئ خبر كاد أو عسى جملة فعلية

فالأصل فى خبرهما أن يكون اسما مفردا ، وليس جملة فعلية لأن الاسم هو الأصـــل فى الاستعمال وقد اســـتعمل مكان الفعل الذى هو فرع عنه لكن استعمال الاســـم هنـــا على الرغم من أنه الأصل مرفوض كما يبين النحاة .

يقول ابن يعيش معلقا على قول الشاعر (١١٣) :

فأبت الى فهم وما كدت آئبـــا
وكم مثلهـــا فارقتها وهى تصـــفر

« فالشاهد أنه استعمل الاسم الذى هو الأصـــــل المرفوض الاستعمال موضع الفعـــل الذى هو فرع ، وذلك أن قولك : كدت أقوم ، صلة كدت قائمـــا والمعنى : وما كدت أؤوب الى أهلى وهم بنو فهم ، لأنه أحيط بى وأشفيت على التلف وقاربت أن لا أرجع اليهم ومثله فى مراجعـــة الأصل المرفـــــوض قـــوله (١١٤) :

(١١٢) شرح المفصـــل لابن يعيش ١٠١/١ .
(١١٣) البيت لتأبط شراء وهو من بحر الطـــويل وينظر فى شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٧ . وخزانة الأدب ٥٤/٣ ، ٩٠/٤ والعينى ١٦٥/٢
(١١٤) رجز لرؤبة وينظر فى شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٧ .

اكثرت فى العـــذل ملحـــا دائمـــا
لا تكثرن إنى عســـيت صائمـــا

ومن ذلك عسى الغـــوير أبؤسا ، فاســـتعمل الاســـم موضـــع الفعـــل » (١١٥) أ هـ ٠

ولعل ما قاله ابن يعيش هنـــا يتفق مع ما ســـبق أن بينه النحـــاة وتحدثت عنه فى هذا البحث من أن مخالفـــة الأصـــل قد تكون لغـــرض معين منها التنبيـــه على الأصـــل المرفـــوض (١١٦) ٠

١٢ ـ ومنها : أدوات الاستفهام المسبوقة بعاطف ٠

فالأصـــل فيها تقـــديم حرف العطف كما فى قـــوله تعـــالى : « وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليـــكم آيات الله » (١١٧) وقـــوله تعـــالى : « فأى الفـــريقين أحـــق بالأمن » (١١٨) ٠

وكان الأصـــل فى الهمـــزة أيضـــا أن تأتى بعـــد العاطف مثلها فى ذلك مثل بقية الأدوات ، لكن خولف فيهـــا

---

(١١٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٧ ٠
(١١٦) ينظر ص ٢٧ من هذا البحث ٠
(١١٧) آل عمـــران / ١٠١ ٠
(١١٨) الأنعـــام / ٨١ ٠

هـــذا الأصـــل تنبيهـــا على أنهـــا أصـــل أدوات الاســـتفهام فقدمت على العاطف كما فى قوله تعـــالى : « أفتطمعون أن يؤمنوا لكم » (١١٩) وفى قوله تعـــالى : « أثم إذا ما وقع آمنتم به » (١٢٠)

وقد بين ابن مالك ذلك فى كتابه شواهد التوضيح وهو يتحدث عن قول النبى صلى الله عليه وسلم : « أومخرجى هم» فقال : « وأما قول النبى صلى الله عليه وسلم « أومخرجى هم» فالأصـــل فيه وفى أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة ، كما تتقدم على غيرها من أدوات الاستفهام نحـــو « وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله » (١٢١) ونحـــو : « فما لكم فى المنافقين فئتين » (١٢٢) ونحو : « فأى الفريقين أحق بالأمن » (١٢٣) ونحو « فأنى يؤفكون » (١٢٤) .

فالأصـــل أن يجاء بالهمزة بعـــد العـــاطف كمـــا جىء بعـــده بأخواتهـــا فكان يقـــال فى « أفتطعمون » وفى « أفكلما » وثم إذا ما وقع « فأتطمعون وفأكلما » ، لأن أدوات الاســـتفهام جزء من جمـــلة الاســـتفهام وهى معطوفة على ما قبلهـــا من الجمـــل ، والعـــاطف

---

(١١٩) البقـــــرة / ٧٥ .
(١٢٠) يونـــــس / ٥١ .
(١٢١) آل عمـــران / ١٠١
(١٢٢) النســـــاء / ٨٨ .
(١٢٣) الأنعـــــام / ٨١ .
(١٢٤) العنكبـــــوت / ٦١ .

لا يتقدم عليه جزء مما عطف ، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة فأرادوا التنبيه عليه ، فكانت الهمزة أولى لأصالتها فى الاستفهام » (١٢٥) أ هـ .

١٣ - ومنها عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة فى المواضع الستة المعروفة .

فقد نص النحاة على مواضع معينة عاد عليها الضمير على الرغم من أن هذه الأشياء متأخرة فى اللفظ والرتبة ، وفى ذلك كما نعلم مخالفة للأصل لأن الأصل فيما يعود عليه الضمير أن يكون متقدما لفظا ورتبة أو يكون متقدما فى اللفظ على الأقل كما فى قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن » (١٢٦) فالمفعول هنا وهو قوله « إبراهيم » قدم على الفاعل وهو « رب » حتى لا يكون الضمير قد عاد على متأخر فى اللفظ والرتبة ، لأن رتبة المفعول التأخير .

وهذه المواضع التى نص النحاة على مخالفتها للأصل بسبب عود الضمير فيها على متأخر فى اللفظ والرتبة هى :

---

(١٢٥) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٠ - ١٢ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط بيروت .
(١٢٦) البقرة / ١٢٤ .

الأول : رفع الضمير بنعم وبئس أو ما حمل عليهما نحو : ساء وكبر وظرف ، ولا يكون مفسرا إلا بالتمييز نحو : نعم رجلا محمد وظرف رجلا على (١٢٧) ومنه قوله تعالى : « ساء مثلا القوم » (١٢٨) ٠

الثانى : رفعه بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كما يرى البصريون نحو قول الشاعر (١٢٩) :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى
لغير جميل من خليلى مهمل

الثالث : جره برب مفسرا بتمييز بعده نحو قول الشاعر (١٣٠) :

واه رأيت وشيكا صدع أعظمه
وربه عطبا أنقذت من عطبه

---

(١٢٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ والمساعد لابن عقيل ١١٤/١ تحقيق د/محمد كامل بركات ٠

(١٢٨) الأعراف / ٧٧ ٠

(١٢٩) لم يعرف والبيت من الطويل وهو فى المغنى بحاشية الامير ١٠٢/٢ وشرح شواهده للسيوطى ٢٩٦ والعينى ١٤/٣ والمساعد ١١٤/١ والتصريح ٣٢١/١ والأشمونى ٦٠/٢ ، ١٠٤ ٠

(١٣٠) لم يعرف والبيت من البسيط وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ص ١٨١ تحقيق د/عبد الرحمن السيد وشفاء العليل للسلسيلى ٢٠٢/١ وشرح الألفية للمرادى ١٨٥/٢ تحقيق د / عبد الرحمن سليمان والأشمونى ٢٠٨/٢ واللسان (ربب) ٠

الرابع : أن يبدل منه المفسر نحو : اللهم صل عليـــه الـــرؤوف الرحيـــم ٠

الخامس : ضمير الشـــأن ، فإن مفسره يكون بعـده ، ويكون جملة خبرية مصرحا بجزأيها ٠

ويذكر النحاة أن هذا الضمير مخالف للقيـــاس من عـــدة أوجـــه :

أولها : عوده على ما بعده لزوما ـ كما بينا فيما سبق ـ لأن الجملة المفسرة له لا تتقدم هى ولا شىء منها عليه ٠

ثانيها : أن مفسره لا يكون إلا جملة ، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو : كان قائما زيد ، وظننته قائما عمـــرو ٠

وقد خرج ابن هشام ذلك على أن المرفوع مبتدأ ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه ، لأنه فى نية التقـــديم ، أو على أن المرفوع بعد كان اسما لها ٠

ثالثها : أنه لا يتبع بتابع ، بمعنى أنه لا يؤكد ولا يعطف عليـــه ولا يبـــدل منه ٠

رابعها : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه ٠

خامسها : أنه ملازم للإفراد ، أى أنه لا يثنى ولا يجمع(*)

ولهذه الأوجه المخالفة للقياس فى هذا الضمير ، يرى ابن هشام أيضا أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره ·
وبناء على ذلك يضعف قول الزمخشرى الذى يجعل فيه اسم ضمير الشأن في قوله تعالي : « إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم (**) » ويرى أن الأولي كونه ضمير الشيطان ، ويستدل على ذلك بقراءة النصب فى هذه الآية السابقة أى « وقبيله » بالنصب (***) ، حيث إن ضمير الشأن لا يعطف عليه (****) ·

ويبطل أبو حيان رأى الزمخشرى أيضا كما أبطله ابن هشام بأنه لا ضرورة تدعو الي ذلك ، وإن « قبيله » معطوف على الضمير المستكن فى قوله تعالى : « يراكم » ، ويجيز أبو حيان أن يكون « قبيله » مبتدأ محذوف الخبر أو معطوفا على موضع اسم « إن » على مذهب من يجيز ذلك (*****)

السادس : من المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر فى اللفظ والرتبة أن يخبر عنه بالمفسر نحو قوله تعالى :

(*) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٣٦ ـ ٦٣٨ تحقيق د / مازن المبارك ·
(**) الأعراف / ٢٧ ·
(***) هى قراءة اليزيدى · ينظر البحر المحيط لأبى حيان ٤/٢٨٤
(****) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٣٨ تحقيق د/مازن المبارك ·
(*****) البحر المحيط لأبى حيان ٤/٢٨٤ ·

« إن هى إلا حياتنا الدنيا » (١٣١) ، والأصـــل إن الحياة إلا حياتنا الدنيـــا ، ثم وضــع الضـــمير موضـــع الحيـــاة لأن الخبر يدل عليها ويبينهـــا ·

ومن الطريف هنا أن النحويين يعللون لتقـديم المضمر على الظاهر فى هذه المواضع ومخالفة الأصـــل فيهـــا بتعليـــلات بلاغية ، فيقولون : إن التقـــديم هنا لنكتـــة الإجمـــال ثم التفصيل ، وبأن ذلك ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه ، حيث إنه متى لم يفهم من الضمير معنى ، فيبقى منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون ، فيتمكن المســـموع بعده فضـــل تمكن فى ذهنـــه (١٣٢) ·

١٤ ـ ومنهـــا : أخر ·

فقد رأى سيبويه أن هذا الاسم يمنع من الصرف حـــال التعريف والتنكير ويعلل ذلك بأنهـــا خالفت أخواتهـــا وأصلها فهى بمنزلة الطول والوســـط والكبر ، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام ، فلما خالفت أخر الأصـــل وجاءت بغير الألف واللام تركـــوا صرفهـــا ·

---

(١٣١) الأنعـــام / ٢٩ ، والمؤمنون / ٣٧ ·
(١٣٢) ينظـــر حاشـــية الصـــبان ١/١٠٨ ومفتاح العلوم للســـكاكى ص ١٩٧ ـ ١٩٨ ·

يقـــول ســــــيبويه :

« فما بال أخر ، لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، فقــال : لأن أخر خالفت أخواتها وأصلها وإنما هى بمنزلة الطـــول والوسط والكبر لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام ، فيوصف بهن المعرفة ألا ترى أنك لا تقول نسوة صغر و لاهؤلاء نسوة وسط ولا تقول هؤلاء قوم أصاغر فلما خالفت الأصل وجاءت صـــفة بغير الألف واللام تركـــوا صرفهـــا ، كمـــا تركوا صرف لكع ، حين أرادوا يا ألكع ، وفســـــق حين أردوا يا فاســـق ، وترك الصرف فى فســـق هنـــا ، لأنه لا يتمكن بمنزلة يا رجل للعدل » (١٢٣) أ هـ .

وكذلك فى تنوين ما كان على صيغة منتهى الجمـــوع حالة الرفع والجر حينما يكون الجمع معتــــل الآخــــر نحـــو : جوار مخالفـــة للأصـــل .

وذلك لأن الاسم الممنوع من الصرف ممنوع من التنوين، فالصرف هو التنـــــوين .

وقد خرج صدر الأفاضــــل الخوارزمى ذلك بأن الاســـم

---

(١٢٣) ينظر الكتـــاب لســــــيبويه ٢/٢٢٤ - ٢٢٥ تحقيـــق الأستاذ عبد السلام هارون ٢/١٠ ط الأميرية .

هنا وإن كان مخالفـــا للأصل من حيث الظاهـــر ، فهـــو موافق للأصـــــل من حيث المعنى ، ذلك أن التنـــــوين حين يمنع دخوله على غير المنصرف يمنع تحقيقـــــــا ، والتحقيق ها هنا دخول التنوين عليه ، فإنه وإن كان يثقل الاسم من وجه ، لكنه يخف من وجه ، لأنه يسقط منه الياء ضرورة لالتقاء الســــاكنين (١٣٤) ٠

١٥ ـ ومنها : حذف حرف النداء إذا كان المنـادى اسـم جنس أو اسم إشارة نحو يا رجل ، ويا هذا ، فلا يقـــــال فيهما : رجل ، وهذا ، ويعلل النحاة ذلك بأن الأصـــــل في هذين النوعين من الأســـماء أن يكونا صفتين « لأى » ثم حذف الموصوف ونودى الصـــفة ، فلو حذف حرف النـداء لتتابع الحذف وفي هذا مخالفـــة للأصـــل ، لأن الأصـــل عـــدم الحـــذف (١٣٥) ٠

١٦ ـ ومنها : « لدن » حينمـــا يجىء بعـــدها لفظ غـــدوة منصـــــوبا ٠

فالأصـــل في « لدن » إضافتها الى ما يليها وجـــر

---

(١٣٤) ينظر التخمير شرح المفصل للخوارزمى ١/٢٢٠ تحقيـــق د/عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الاسلامى ـ بيروت ٠

(١٣٥) ينظر الارشـــاد الى علم الاعراب ص ٢٨١ تحقيـــــق د / عبد الله البركاتى وآخـــر ٠

ما بعدها بالإضافة ، كما يلزم انجرار كل اسم أضيف اليه اسم ٠

لكن خولف هذا الأصل فيها مع « غدوة » حيث جاء بعدها هذا اللفظ - كما أشرنا - منصوبا فلم يضف إليه « لدن » فيقال « لدن غدوة » بنصب غدوة (١٣٦) ٠

١٧ - ومنها : ما حكاه الكسائى عن بعض العرب من قولهم فى « نعم » الزيدان نعما رجلين والزيدون نعموا رجالا، حيث تحملت ضمير المخصوص مع أنها ذكرت بعد ما يغنى عن المخصوص وفى هذا مخالفة للأصل ، لأن الأصل فى نعم وبئس أنها إذا ذكرت بعد ما يغنى عن المخصوص ، لا تتحمل ضميره عند أكثر العرب ، ولكن تأتى مجردة للإسناد الى ما بعدها نحو : الزيدان نعم الرجلان ، والزيدون نعم الرجال ، أو نعم رجالا ٠ هذا هو المشهور (١٣٧) ٠

١٨ - ومنها تأخير المفعول الذى هو فاعل فى المعنى عن المفعول الذى ليس كذلك نحو أعطيت درهما محمدا

فالأصل أن يقال : أعطيت محمدا درهما ، لأن « محمدا » فاعل فى المعنى وإن كان مفعولا فى اللفظ ، وذلك

---

(١٣٦)ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٩٥٣ تحقيق د/عبد المنعم هريدى ط جامعة ام القرى ٠

(١٣٧) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/١١٢١ ٠

لكونه آخذا ومتناولا ، بخلاف الدرهم ، فإنه مفعول فى اللفظ والمعنى فاصله أن يتأخر ، وأصل الآخر أن يتقدم .

وكذا الأصل فى تقديم ما يتعدى إليه الفعل بنفسه أبدا وتأخر ما يتعدى إليه بوجهين ، لأن علقة ما لا يحتاج الى واسطة أقوى من علقة ما يحتاج إليها ، فلذلك يقال : أعطيته درهمه زيدا ، واخترت قومه عمرا ، و لايقال : أعطيت صاحبه الدرهم ولا اخترت أحدهم القوم إلا على قول من قال : ضرب غلامه زيدا

وقد خولف هذا الأصل فترك فى نحو قولهم : ما أعطيت درهما إلا زيدا إلا عمرا وأعطيت الدرهم صاحبه .

لكن ما يجب أن ننبه إليه هو أن ترك الأصل هنا واجب كما بين النحاة ، لأن « زيدا » فى المثال الأول محصور « بإلا » وهناك قرينة تبين المفعول الأول من الثانى ، تقدم أو تأخر ، بخلاف ذلك فى قولهم : ما أعطيت زيدا إلا عمرا فترك الأصل فيه ممتنع ، لأنه مثل : ضرب موسى عيسى ، حيث وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، لأنه ليس هناك قرينة لفظية أو معنوية تبين الفاعل من المفعول ، لو اعتبرنا أن المقدم مفعول والمؤخر فاعل (١٣٨) .

---

(١٣٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٢ تحقيق د/عبد الرحمن السيد وآخر ط هجر للطباعة والنشر - مصر وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٢٨ والارتشاف لأبى حيان ٢/٢٧٣ تحقيق د / مصطفى النماس وشرح ابن عقيل ٢/١٥٣ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد

وما يقال في الفعل مع الفاعل يقال في المبتدأ مع الخبر .

حيث إن الأصل فى المبتدأ التقديم والأصل فى الخبر التأخير ، وقد يخالف هذا الأصل فيتقدم الخبر ويؤخر المبتدأ ، لكن هناك مواضع نص عليها النحاة يلتزم فيها تقديم المبتدأ على الأصل ، وذلك إذا كان المبتدأ اسم شرط نحو : « من يقم أكرمه » والسبب فى لزوم الأصل هو أن « من » مبتدأ متضمن معنى الشرط .

كذلك إذا كان المبتدأ اسم استفهام نحو : من واقف ، أو يكون المبتدأ « ما » التعجبية نحو : ما أحسن زيدا ، فما هنا مبتدأ فيه معنى التعجب وهو لازم التقديم .

أو أن يكون الخبر مقرونا بإلا نحو : ما زيد إلا قائم أو مقرونا بالفاء نحو : أما زيد فعالم ، والذى يأتينى فله درهم .

أو أن يكون المبتدأ ضمير الشأن أو القصة نحو : هو زيد قائم ، وهى هند ضاحكة أو أن يكون المبتدأ فى المعنى مشبها بالخبر نحو : زيد زهير .

أو أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو : زيد أخوك ، ولم يفهم المراد ، فإن فهم المراد ولم يقع لبس جاز تأخير المبتدأ نحو قول الشاعر (١٣٩) :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الأباعد

وكذا إذا كان كل منهما نكرة يصح الابتداء به نحو : رجل كريم خير من زيد فرجل له مسوغ وهو كونه موصوفا و « خير » أيضا له مسوغ وهو كونه عاملا فى المجرور بعده

أو أن يكون المبتدأ مقرونا بلام الابتداء ، أو يكون الخبر مفردا عاملا فى اسم استفهام أو مضاف إليه نحو : متى زيد قائم ، وغلام من أنت ضارب فكل هذه المواضع يلتزم فيها تقديم المبتدأ على الأصل لما سبق بيانه (١٤٠) .

١٩ ـ ومنها صيغة « مفعل » ـ بفتح الميم والعين ـ للمصدر والزمان والمكان .

---

(١٣٩) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى الانصاف فى مسائل الخلاف ١/٦٦ وابن يعيش ١/٩٩ ، ٩/١٣٢ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٤١ والهمع ١/١٠٢ والدرر اللوامع ١/٧٦ وشرح الأشمونى ١/٢١٠ وخزانة الأدب للبغدادى ١/٢١٣ والتصريح ١/١٧٣ .

(١٤٠) ينظر تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجى تحقيق د/محمد الزين زروق رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى .

فالأصل فيهما أن تكون بفتح العين نحو المأكل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل .

وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهي : المنسك والمطلع في قراءة الكسائي(١٤١) في قوله تعالى : « سلام هي حتى مطلع الفجر » (١٤٢) ، بكسر اللام في « مطلع » .

وقد بين أبو حيان أن المطلع - بفتح اللام وكسرها - مصدران عند بني تميم ، وأما أهل الحجاز فالمصدر عندهم بالفتح ، وموضع الطلوع بالكسر .

يقول أبو حيان : وقرأ الجمهور « مطلع » بفتح اللام ، وأبو رجاء والأعمش ، وابن وثاب وطلحة وابن محيصن والكسائي وأبو عمرو بخلاف عنه كسرها ، فقيل هما مصدران في لغة بني تميم ، وقيل المصدر بالفتح وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز » (١٤٣) أ هـ

لكن الأخفش يبين في تعليقه على هذه الآية أن المراد من المطلع هنا الطلوع - يعني المصدر - وأن المصدر هنا لا يبنى إلا على « مفعل » بفتح الميم .

---

(١٤١) ينظر البحر المحيط لأبي حيان ٤٩٧/٨ والنهر الماد بهامشه ٤٩٦/٨ .
(١٤٢) القدر / ٦ .
(١٤٣) البحر المحيط لأبي حيان ٤٩٧/٨ .

يقول : « سلام هي حتى مطلع الفجر » يريد الطلوع ، والمصدر هاهنا لا يبنى إلا على « مفعل » (١٤٤) أ هـ فلعله يريد بذلك لغة أهل الحجاز .

وقد خرج ابن عطية كلا من القراءتين - أعنى قراءة الفتح وقراءة الكسر - واستحسن قراءة الفتح على لغة الحجازيين فقال : وقرأ جمهور السبعة : حتى مطلع الفجر بفتح اللام ، وقرأ الكسائى والأعمش وأبو رجاء وابن محيصن وطلحة : حتى مطلع ، بكسر اللام ، فقيل هما بمعنى مصدران فى لغة بنى تميم ، وقيل الفتح المصدر والكسر موضع الطلوع عند أهل الحجاز ، والقراءة بالفتح أوجه على هذا القول ، والأخرى تتخرج على تجوز كان الوقت ينحصر فى ذلك الموضع ويتم فيه ، ويتجه الكسر على وجه آخر ، وهو أنه قد شذ من هذه المصادر ما كسر كالمعجزة ، وقولهم : علاه المكبر بفتح الميم وكسر الباء ، ومنه المحيض ، فيجرى مصدرا مجرى ما شذ » (١٤٥) أ هـ .

وما ذكره ابن عطية هنا يتفق مع ما ذكرته من أن قراءة الكسر مخالفة للأصل .

---

(١٤٤) معانى القرآن للأخفش ٥٤٢/٢ تحقيق د/فائز فارس .
(١٤٥) المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٣٤١/١٦ - ٣٤٢ تحقيق المجلس العلمى بتارودانت .

وبقية الألفـــاظ هى : المجزر والمشرق والمغرب والمسقط والمســـكن والمرفق والمفرق والمســـجد (١٤٦) .

ونشير فى النهاية الى أن الحذف والتضمين مما جـاء على خـــلاف الأصـــل كما بين ابن هشـــام والفـــرق بينهما أن التضــــمين تغيير معنى الأصـــل وليس كذلك الحـــذف (١٤٧) .

هـذا وبالله التـــوفيق ؟

(١٤٦) ينظر الأشباه والنظائر للســـيوطى ١١٥/٢ تحقيـــق طه عبد الرؤوف ســـعد .

(١٤٧) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ص ٢٩٩ تحقيق د/مازن المبارك

الفهــــارس الفنيــــة

الشـــــواهد القــــرآنية

المذاهب والقبـــــــائل

الشـــــــواهد الشـــعرية

الأعـــــــلام

مراجـــع البـــحث

١ - إتحـــاف فضـــلاء البشر فى القــراءات الأربــع عشر للدمياطى تحقيق على الضباع ط عبد الحميد حنفى

٢ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبى حيان تحقيق د/مصطفى النماس ط المدنى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

٣ - الإرشاد الى علم الاعراب للكيشى تحقيق د/عبد الله البركاتى ، و د/محسن العميرى ط جامعة أم القرى .

٤ - الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ط الفنية المتحدة ١٣٩٥ هـ ١٩٨٠ م

٥ - أصول النحو لابن السراج تحقيق د/عبد المحسن الفتـــلى ط بغـــداد .

٦ - الأضداد لقطرب تحقيق د/حنا حداد ط دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

٧ - الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى تحقيـــق د/أحمد سليم الحمصى ، و د/محمد أحمد قاسم ط بيروت

٨ - الانصاف فى مسائل الخلاف للانبارى تحقيـــق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط بيروت

٩ - إيضاح الشعر لأبى على الفارسى تحقيـــق حسن هنداوى ط دار القلم - دمشق ودار العلوم والثقافة - بيروت

١٠ - الإيضاح فى علل النحو للزجاجى تحقيق د/مازن المبـــارك ط بيروت .

١١ - البحر المحيط لأبى حيان مع النهر الماد ط بيروت ٠

١٢ - البسيط شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع تحقيق د/عياد الثبيتى ط بيروت

١٣ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين ط بيروت ٠

١٤ - التخمير شرح المفصل للخوارزمى تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين ط بيروت ٠

١٥ - تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق د / محمد كامل بركات ٠

١٦ - تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجى تحقيق د / محمد الزين زروق ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ٠

١٧ - تهذيب اللغة للأزهرى تحقيق الأستاذ عبد العظيم محمود - نشر الدار المصرية للتاليف ٠

١٨ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق د/فخر الدين قباوة ط بيروت ٠

١٩ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى ط دار إحياء الكتب العربية ٠

٢٠ - خزانة الأدب للبغدادى ط الأميرية ٠

٢١ - الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ محمد على النجار ط بيروت ٠

٢٢ - الدرر اللـــــوامع للشـــــنقيطى ط كردستان العلميـــــة ١٣٢٨ هـ .

٢٣ - ديوان الفرزدق ، الصاوى ١٣٥٤ هـ

٢٤ - الروض الأنف للسهيلى ط الجمالية - مصر ١٩١٤م

٢٥ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك بحاشـــــية الصبان ط دار إحياء الكتب العربية

٢٦ - شرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق د/عبدالرحمن ســـليمان نشر المكتبة الأزهرية .

٢٧ - شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/عبد الرحمن السيد وآخر ط هجر للطباعة والنشر والإعلان - مصر

٢٨ - شرح التصريح على التوضيح للشـــــيخ خالد الأزهرى ط دار إحياء الكتب العربية

٢٩ - شرح الشافية للرضى تحقيق الشـــيخ محمد الزفزاف وآخـرين ط بيروت .

٣٠ - شرح شـــواهد المغنى للســـيوطى - لجنة التراث العربى - رفيق حمدان .

٣١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميـــــد ط دار مصر للطبـــاعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٣٢ - شرح الكافية للرضى - ط بيروت .

٣٢ - شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيـــق د/ عبد المنعم هريدى ط جامعة أم القرى - مكة المكرمة

٣٤ - شرح المفصل لابن يعيش ط بيروت

٣٥ - شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى تحقيق د/الشريف عبد الله البركاتى ط المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

٣٦ - شواهد التوضيح والتصحيح عن مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط بيروت .

٣٧ - الشواهد الكبرى للعينى بهامش خزانة الأدب للبغدادى ط الأميرية .

٣٨ - الصاحبى لابن فارس تحقيق السيد أحمد صقر ط عيسى البابى الحلبى - القاهرة .

٣٩ - الضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى د/عبد العال شاهين ط دار النصر للطباعة الاسلامية - مصر

٤٠ - طبقات الشعراء لابن سلام ط دار المعارف ١٩٥٢ م

٤١ - ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى د/فتحى عبد الفتاح الدجنى . نشر وكالة المطبوعات - الكويت .

٤٢ - أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى د/محمد ابراهيم البنا ط دار العلم للطباعة والنشر - جدة ط أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٤٣ - قضايا فقه اللغة العربية د/عبد الفتاح أبو الفتوح إبراهيم ط أولى ١٩٨٨ م

٤٤ - القياس فى اللغة العربية للأستاذ محمد الخضر حسين ط السلفية - القاهرة ١٣٥٣ هـ

٤٥ - القياس فى النحو العربى د/ منى إليـــاس ط دار الفـــكر ٠

٤٦ - الكتاب لسيبويه ط الأميرية

٤٧ - الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ عبد الســلام هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب

٤٨ - كلا وما جاء منها فى كتاب الله لابن فارس ط السلفية - القاهرة ١٣٨٧ هـ

٤٩ - لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف الجديدة

٥٠ - اللغة العربية معناها ومبناها د/تمام حســان ط الهيئة المصرية العامة للكتاب

٥١ - لمع الأدلة للأنبارى تحقيق سعيد الأفغـــانى ط دار الفـــكر ٠

٥٢ - المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العـزيز لابن عطية تحقيق المجلس العلمى بتارودانت ٠

٥٣ - مختار الصحاح بعناية الأستاذ محمود خاطر

٥٤ - مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو د/مهدى المخزومى ط مصطفى البابى الحلبى١٣٧٧هـ -١٩٥٨م

٥٥ - المزهر فى علوم اللغة للسيوطى تحقيق محمـــد أبو الفضل وعلى البجاوى ط الحلبى ١٤٠٣ هـ

٥٦ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيـــق د/محمد كامل بركات ط جامعة الملك عبدالعزيز - مكة المكرمة

٥٧ - معانى القرآن للأخفش تحقيـــق د/فائز فارس ط دار البشـــير والأمل

٥٨ - مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق د/مازن المبارك ط دار الفكر - بيروت .

٥٩ - مغنى اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير - ط دار إحياء الكتب العربية

٦٠ - مفتاح العلوم للسكاكى ضبط وشرح نعيم زرزور ط بيروت .

٦١ - المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية

٦٢ - ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب ترتيب وليم بن الورد البروس ط بيروت

٦٣ - من تراثنا اللغوى د/ناجح عبد الحافظ مبروك ط الأمانة ١٩٨٨ م

٦٤ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط دار مصر للطباعة - القاهرة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٦٥ - نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى

٦٦ - النهر الماد بهامش البحر المحيط لأبى حيان ط بيروت .

٦٧ - نوادر اللغة لأبى زيد الأنصارى تحقيق محمد عبد القادر أحمد ط دار الشروق

٦٨ - همع الهوامع للسيوطى تحقيق عبد السلام هارون و د/عبد العال سالم مكرم ط الكويت

فهـــــرس الموضـــــوعات

الموضـــــوع	الصفحة

رقـم الايـداع ٧٤٤٧ / ١٩٩٣
ترقيم دولى ٦ ـ ٥٥٩٥ ـ ٠٠ ـ ٩٧٧
مطابع الشـــــناوى
طنطا ميدان الساعة ت : ٣٣٢٩٥٠